التكلف في توجيه الحذف في نظر أبي حيان في كتابه البحر المحيط

خالد صالح محمد عوض العزاني* لبيب فضل حيدرة عباد**

الملخص

الحذف ظاهرة لغوية عامة لجأ إليها العربي اختصارًا للكلام، واكتفاء بدلالة السياق على المحذوف. وأصبحت هذه الظاهرة خاصة في كل فن من فنون العربية لا سيما علم النحو. وإظهارًا للمعنى على غير الظاهر اتخذ النحاة ما يسمى بالتقدير؛ لإظهار ما حذف من الكلام، وهذا التقدير جيء به لتوضيح ما استغلق من ظاهر اللفظ، وهو في الأساس تعليمي.

ولكن بعض النحاة اتجهوا به بعيدًا وتكلفوا في تقدير المحذوف وحملوا اللفظ ما لا يحتمل.

وفي هذا البحث يظهر التكلف في الحذف عند أبي حيان في كتابه البحر المحيط ظاهرة مذمومة، انتقد فيه من سبقه من المفسرين في تقدير المحذوف، ووصف كثيرًا من هذه التقديرات بالتكلف، ولكنه لم ينفك في بعض المواضع أن وقع في التكلف في الحذف، وهذا ما أظهره من جاء بعده من المفسرين.

وأظهر البحث – أيضًا– صورًا متعددة لمواضع الحذف، وشروط توجيهه الصحيحة.

كلمات دالة: (تكلف، حذف، توجيه، تقدير، أبوحيان).

التمهيد:

إنّ ما يخرِقُ التلازمَ التركيبيَّ أمران هما: الفصلُ والحذفُ، وليس حديثنا –في هذا البحث– عن التكلف في الفصل، ولكننا سنتحدث عن التكلف في الحذف.

فالحذف في اللغة هو القطع والإسقاط يقال: " حَذَفَ الشيءَ يحذِفُه حذفًا: قَطَعَه من طرفه... وحذفُ الشيءِ إسقاطُه"[1]، وفي الاصطلاح : "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[2].

والحذف لا يعلم إلا بدليل؛ إذ الأصل الحمل على ظاهر الكلام وعدم ادعاء غير المعلوم إلا بدليل حالي أو مقالي، ومع أن الحذف يدخل في أبواب كثيرة يعدُّ استثناء من القاعدة؛ إذ الحذف خلاف الأصل[3] ؛ فكلما كان الكلام مستقيمًا من غيره كان أولى وهو أصل متفق عليه[4] ، وقد تعامل النحاة مع الحذف بالقبول وعُدّ بابًا من أبواب البلاغة، قال عبد القاهر الجرجاني : " هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنّك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ "[5]، وعلى الرغم من انتقاد ابن مضاء للحذف لم ينكر منه ما دلَّ عليه الدليل؛ " إذ المحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًا، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ "[6] .

وانطلق النّحاة في تأصيل ظاهرة الحذف من أساس قائم على أنّ التركيب اللغويّ لابدّ أن يكون له طرفان أساسيان همّا المسند والمسند إليه، فإذا استغنى المتكلّم عن أحدهما، فلا بد من تقدير محذوف تتمّ به الجملة المفيدة، ولم يُترَك بابُ الحذف من غير تقييد؛ لذا اشترط النحاة له وجودَ دليل على المحذوف، قال ابن جني : " قد حذفت العربُ الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته،

* استاذ مساعد بقسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة عدن.

** باحث بقسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة عدن.

فأمّا الجملة، فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت، وأصله : أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال . من الجار والجواب . دليلًا على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك: زيدًا، إذا أردت : اضرب زيدًا، أو نحوه، ومنه إيّاك، إذا حذّرته، أي : احفظ نفسك ولا تُضِعها، والطريقَ الطريقَ، وهلّا خيرًا من ذلك ... وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إنْ خيرًا فخيرًا وإنْ شرًّا فشرًّا، أي: إنْ فعل المرء خيرًا جُزيَ خيرًا، وإنْ فعل شرًّا جُزيَ شرًّا "[7]، ويظلّ القول بالحذف غير متعين على النحوي؛ لأن " الحذف الذي يَلزمُ أن يُنظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل "[8]، ولأن الحذف خلاف الأصل لا يقال به إلا إذا توافرت شروطه؛ لذا عدّ ابن هشام شروطًا ثمانية يصح بها التوجيه بالحذف :

الأول : وجود أحد الدليلين : إما الحاليّ أو المقاليّ في أربعة محذوفات : الجملة، أوأحد ركنيها، أو اللفظ المقدرالمتوقف عليه المعنى، أو الفضلة التي في حذفها إخلال بالمعنى لضرر معنوي أو صناعي[9].

وقد نص الفراء على اشتراط الدليل في الحذف قال : "إنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع، ويدل أوله على آخره "[10]، وقال أبو حيان : " فلا يحذف إلا ما دلّ عليه المنطوق "[11]، ويظهر الدليل الحالي في مثل قوله تعالى :﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ [هود:69]، أي : سلمنا سلامًا؛ فالحال الذي كانوا عليه يدل على الفعل المحذوف وهو ركن الجملة الفعلية، وركن الجملة الاسمية في قوله تعالى :﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُون ﴾ [الذاريات:25]؛ فخبر ﴿ سَلَامٌ ﴾ محذوف متعلق (عليكم)، ومبتدأ ﴿ قَوْمٌ ﴾ محذوف تقديره (أنتم)، ويظهر الدليل المقالي في مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل:30]، أي : أنزل خيرًا؛ فالدليل ـ هنا . هو الفعل ﴿ **أَنزَلَ** ﴾ فيقدر الفعل نفسه؛ لأنَّ الدليل المقالي (اللفظي) يُشترَط له أن يُطابِق المحذوفَ لفظًا ومعنًى[12]، واللفظ المقدر المتوقف عليه المعنى مثل حذف (لا) النافية في قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾[يوسف:85]؛ أي: لا تفتأ، أما إذا كان المحذوف فضلة، فقيل: إنه لا يشترط دليل لحذفه غير عدم الإخلال بالمعنى، فإن ترتب على حذف الفضلة إخلال بالمعنى، اشترط الدليل، مثل : ما ضربت إلا زيدًا، فلو حذفت (إلا زيدًا)، لتوهم أنه لم يحصل ضرب، وفي هذا إخلال بالمعنى المراد، ويسمى الضرر المعنوي وهو الإلباس؛ لذا امتنع حذف الموصوف وبقاء الصفة في قولهم : رأيت رجلًا أبيض، وعلة المنع الإلباس؛ لأنه لا يعلم لو قيل : رأيت أبيض، أحصان هو أم إنسان؟ وامتنع حذف المضاف في : جاءني غلام زيد، فلا يقال: جاءني زيد، فيحصل لبس في المعنى المراد، وامتنع حذف العائد في : جاء الذي هو في الدار، فلا يقال : جاء الذي في الدار، فيحصل اللبس هل العائد المبتدأ : أبوه أم أخوه؟ أو إنَّ العائد الفعل: نام أم أساء؟ ويبدو أنه ليس معنى عدم طلب الدليل في حذف الفضلة يُسوِّغ تقديرَ مضاف إلا بعد التحقق من عدم صحة المعنى الظاهر من غير الحذف؛ لذا نرى مخالفة ابن هشام في جواز التوجيه بحذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَجَاء رَبُّكَ ﴾ [الفجر:22]؛ إذ إن ذلك . بحسب رأيه . لا يؤدي إلى خلل معنوي[13] ، فالتقدير: وجاء أمر ربك، وهذاغير مسلم به؛ إذ إن عدم الإخلال بالمعنى لا يسوغ ادعاء الحذف، لكنّه

يبين في موضع آخر استحالة المعنى الحقيقي[14]، وهذا ادعاء لا حجة عليه إلا وهمُ تشبّه الخالق بالمخلوقين وحذف المضاف باب يعول عليه مؤولو الصفات الإلهية[15]، وظاهر كلام أبي حيان أنه يجيزه [16] ، كذلك يمتنع حذف الجار، إذا لم يوجد دليل على إرادة المحذوف، مثل : رغبت أن تفعل[17] ؛ لأنه يصلح تقدير (في) أو (عن) فيحصل لبس في المعنى؛ إذ المعنيان متناقضان .

وقد يكون هناك ضرر صناعي، مثل : زيد ضربته، فلو حذفت الضمير (الهاء)؛ لكان في ذلك ضرر صناعي في تهيئة الفعل للعمل ثم قطعه عن ذلك، والدليل الصناعي يختص بمعرفته النحاة؛ لأنه لا يُعرَف إلا من جهة الصناعة النَّحْويَّة، كقولهم: إنَّ (لام القسم) دخلت على مبتدأ محذوف في قوله تعالى : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة:1]، والتقدير: لأنا أقسم؛ لأن الفعل (أقسم) للحال ولا يقسم بالحال عند البصريين[18]، ويظل هذا الدليل مثار نقاش بين النحاة بحسب اختلاف مذاهبهم.

والثاني: ألَّا يكون المحذوف شديدَ الاتصال بالفعل، فلم يُجزِ النحاة حذفَ الفاعل وبقاء فعله؛ لأنهما كالجزء الواحد، كقوله تعالى :﴿ سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف:177]، فتوجيه ابن عطية على حذف الفاعل من الفعل ﴿سَاء﴾ والتقدير : ساء المثل مثل القوم؛ لأن الذي بعد أفعال التعجب يُفسّر من نوعه[19]، ولم يُرتضَ ذلك الحذف، قال أبو حيان: "وهذا ليس بشيء؛ لأن فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز "[20].

والثالث: ألَّا يكون المحذوف مؤكَّدًا؛ لأن المؤكِّد يريد الطول، ومراد الحاذف الاختصار[21] ؛ فلا يجتمعان في كلام.

و**الرابع:** ألَّا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل ويبقى معموله[22] ؛ لأنه اختصار للفعل .

و**الخامس:** ألَّا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، ولا يجوز القياس عليها .

و**السادس:** ألَّا يكون المحذوف عوضًا من شيء؛ فلا يصح حذف (ما) في : أمّا أنت منطلقًا انطلقت[23] ؛ فأصلها : لَأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت (كان) وعوض منها بـ (ما)، وأدغمت نون (أن) في ميم (ما)، وانفصل الضمير .

و**السابع:** ألَّا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بالحذف؛ لذا منع البصريون حذف المفعول في (ضربه) في : ضربني وضربتُه زيد، لئلا يتسلط الفعل على (زيد) ثم يُقطَع فلا ينصبه؛ لأنه فاعل للفعل الأول (ضربني) [24].

و**الثامن:** ألَّا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال القوي؛ لذا امتنع عند البصريين حذف المفعول في : زيدٌ ضربتُه؛ لإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ولأنّ في حذفه تسلطَ الفعل على (زيد) بالعمل مع قطعه عنه[25].

وعمومًا ينبغي أن تقلل المحذوفات عند التقدير؛ لتخف مخالفة الأصل[26] ؛ لذا كان تقدير الأخفش في قولهم : ضربي زيدًا قائمًا ، ضربُهُ قائمًا، أولى من تقدير البصريين : حاصلٌ إذا كان، أو إذا كان قائمًا؛ لأنه قدر كلمتين، وقدروا خمسًا؛ ولأن تقديره من لفظ المذكور فكان أولى، وإذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أوموصوف وصفة مضافة ، أوجار ومجرور، ومضمرعائد يحتاج إلى رابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل يقدر على التدريج[27].

كذلك لا يجتمع حذف فأكثر في مكان واحد، كقوله تعالى : ﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ﴾ (لئلا

يسمّعوا) فحذفت اللام، فرده الزمخشريّ، وقال : "كل واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده، فأمّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات على أن صون القرآن عن مثل هذا التعسف واجب "[28]، وتبعه أبوحيان[29]، وقال الألوسيّ : " وإنْ كان كل منهما واقعًا في الفصيح إلا أن اجتماع الحذفين منكر يصان كتاب الله تعالى عنه "[30] ، ويلاحظ أنّ نكارة التوجيه حصلت من التكلف بكثرة الحذف.

ويقدر المحذوف في مكانه الأصلي، وجوز البيانيون تقديرَه مؤخرًا؛ لإفادة الاختصاص، ويرى النحاة أن ذلك يرتكب عند تعذر الأصل أوعند اقتضاء أمر معنوي ذلك الحذف، فمن تعذره في قراءة نصب ﴿ثَمُودَ ﴾ قوله تعالى :﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت:17]؛ إذ ولِيَ ﴿أَمَّا﴾ فعل فلا يصح تقديره مقدمًا على المنصوب فيقدرمؤخرًا، ونحو : في الدار زيد، فمتعلق الظرف يقدر مؤخرًا ويُحتمل تقديرُه مقدمًا؛ لمعارضة أصل آخر؛ لأنه عمل في الظرف والأصل في العامل أن يتقدم على معموله إلا إن قدر المتعلق فعلًا فيجب التأخير؛ لأن الجملة الفعلية الخبرية لا تتقدم على المبتدأ، وقد يقتضي التقديمَ أمرٌ معنوي كمتعلق البسملة، فقد قدر مؤخرًا عنها؛ لأن قريشًا كانت تقول : باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا تفخيمًا لشأنه بالتقديم، فوجب علينا اعتقاد ذلك في اسم الله تعالى[31] ، وقد يختلف اللفظ عن المقدر كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللهِ﴾ [يونس:37][32] ، فالفعل ﴿يفترى﴾ مؤول بمصدر (الافتراء) والافتراء مؤول باسم مفعول (مفترى)، قال أبو حيان:"هو خبر كان؛ أي افتراء؛ أي ذا افتراء، أو مفترى"[33]، وليس لكل مقدر دليل من اللفظ، فالمقصور يقدر عليه الإعراب وليس له لفظ جرت عليه علامات الإعراب[34].

الدراسة:

إنَّ للتكلف في الحذف ستَ صور في البحر المحيط، وهي : تكلف الحذف في الجملة، وتكلف الحذف في شبه الجملة، وتكلف الحذف في باب الإضافة، وتكلف حذف العائد، وتكلف الحذف في الصلة والموصول، وتكلف الحذف في التوابع .

الصورة الأولى: تكلف الحذف في الجملة:

تتألف الجملة العربية من جزأين هما : المسند والمسند إليه، فإذا ابتدأت بفعل أُطلق عليها الجملة الفعلية، وكان هو المسند ويليه المرفوع الذي يطلق عليه المسند إليه. وإن ابتدأت باسم أطلق عليها جملة اسمية، وكان ذلك الاسم مبتدأ، وهو المسند إليه ويليه الخبر وهو المسند. فإن غاب أحد هذين الركنين من الجملة والمعنى يطلبه صح تقدير حذفه، ولكن بعض النحاة طلب ذلك الركن في أحوال لم يغب فيها، فأصبح طلبه ادعاءً لا حاجة إليه، ووصف ذلك بالتكلف.

أولًا : الحذف في الجملة الفعلية :

حذف الفعل :

يُعدّ الفعلُ العنصرَ العامل في عناصر الجملة الفعلية الأخرى، ولا بدّ من وجوده؛ لِيَتِمَّ العمل النحوي، فإن غاب وجب تقديره، لكن هناك حالات لا يلزم فيها تقديرُه، ويُعدُّ تقديره تكلفًا منها : قوله تعالى :﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾[الأنعام:151]، ذكر توجيه ﴿ أَلاَّ تُشْرِكُواْ ﴾ مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أوصيكم؛ لأنَّ قوله :﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ يُحمل على أوصيكم بالوالدين إحسانًا [35]، واستبعده؛ لأن الإضمار خلاف الأصل[36].

وفي قوله تعالى :﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة:131]، ذكر توجيه حذف العامل

(اذكر) في شبه الجملة الحال ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ ورده؛ لبقاء قوله : ﴿ قَالَ أَسْلَمْتُ ﴾ لا ينتظم مع ما قبله، إلّا إن قُدرَ الفعل (قال)، وحذفُ حرف العطف، أي : فقال، فيُجعل جوابًا لكلام محذوف، تقديره : ما كان جوابه ؟ قال : أسلمت[37]، والصواب أنه متكلف؛ فإن تقدير جملة (ما كان جوابه)، لا مسوغ له والكلام تام المعنى.

وفي قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم:24]، أجاز الزمخشريّ توجيه ﴿ كَلِمَةً ﴾ مفعولًا به لفعل محذوف تقديره (جعل) وابتدأ بهذا التوجيه، قال أبو حيان : " وفيه تكلف إضمار لا ضرورة تدعو إليه "[38]، وخالفه السمين بعد أن حكى انتقاده؛ لأنَّ الفعل المقدر تفسيرٌ لقوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً ﴾، وهو نظير : شرَّف الأمير زيدًا كساه حلة، وحمله على فرس، وقال: "بل معناه محتاج إليه فيضطر إلى تقديره محافظة على لمح هذا المعنى الخاص "[39]، والصواب جواز تقدير المحذوف ولا يُحكم بالتكلف؛ لدلالة السياق على ذلك الحذف فالفعل (جعل) يصح أن يُفسِّر ﴿ ضَرَبَ ﴾ .

وفي قوله تعالى :﴿ وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوب ﴾ [هود:71]، في قراءة رفع ﴿يَعْقُوبُ﴾[40]، ذكر توجيه النحاس فاعلًا لفعل محذوف والتقدير : ويَحدُث من وراء إسحاق يعقوبُ[41]، وردّه ابن عطية بأنه على هذا التوجيه لا يكون ﴿يَعْقُوب﴾ داخلًا في البشارة[42]، وقال أبو حيان : "ولا حاجة إلى تكلف القطع والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة "[43]، والصواب الحكم بتكلفه؛ فالمعنى الجديد عند ادعاء حذف الفعل (يحدث) يَبْعُد عن الظاهر الذي يُثبِت دخولَ ﴿يَعْقُوب﴾ في البشارة، ويزيد التكلفَ علةٌ أخرى وهي ادّعاء الانفصال والقطع فيما ظاهره الاتصال، ويعدّ هذا معيارًا لوصف التوجيه بالتكلف، فاجتمع السببان في هذا التوجيه.

وفي قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة:240]، أجاز الزمخشريّ توجيه رفع ﴿ الَّذِينَ ﴾ على أنه نائب فاعل للفعل المحذوف (أُلْزِم)، ونصبِ ﴿ وَصِيَّةً ﴾ مفعولًا ثانيًا، والتقدير: أُلْزِم الذين يتوفون منكم وصية، وضعفه أبو حيَّان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل، ورأى أن مثله في الضعف رفعُه على أنه فاعل للفعل (وليوص) والتقدير : وليوص الذين يتوفون[44]، والصواب وصفه بالتكلف؛ لأن ادعاء حذف الفعل قبل الاسم الموصول﴿ الَّذِينَ﴾ لا يقوم عليه دليل، وفيه تحويل الجملة الاسمية إلى فعلية بغير ضرورة، وهو ما سنناقشه في نهاية البحث في الجملة الحالية، التي فعلها ماض لم يسبق بـ (قد).

وفي قوله تعالى:﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران:30]، ذكر توجيه نصبِ ﴿ يَوْمَ ﴾ على المفعولية لا الظرفية بفعل (اذكر) أو (اتقوا) [45]، ورده أبو حيان؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل [46]، وفي هذا التوجيه تقدير حذف العامل في المفعول به، وهي دعوى لا دليل عليها؛ لذا يرى الباحث أن الصواب وصفه بالتكلف .

وقد يجتمع مع حذف الفعل حذف حرف الجر، ففي قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾ [المائدة:6]، ذكر توجيه ﴿أَرْجُلَكُمْ ﴾ على قراءة الجر[47] ، مفعولًا لفعل محذوف يتعدى بالباء أي : وافعلوا بأرجلكم غسلًا[48]، وانتقده أبو حيان بأن فيه حذف الفعل وحرف الجرّ، وقال : " هذا تأويل في غاية الضعف "[49] ؛ لأن فيه

حذف الباء وجملة فعلية يتعلق بها الفعل.

وفي هذه المسألة حذف حرف الجر وإبقاء عمله، قال أبو البقاء: " جائز ... وليس بموضع ضرورة، وقد أفردت لهذه المسألة كتابًا "[50]، وعمدة أبي البقاء قول الأخوص الرياحيّ [51]: (من الطويل)

مَشَائِيْمُ لَيْسُوْا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقول زهير بن أبي سلمى[52]: (من الطويل)

بَدَا لِيَ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

بعطف (ناعب) على (مصلحين) في الأول، وعطف (سابق) على (مدرك) في الثاني .

ورُدّ ذلك بأن الجر في البيتين بالعطف على توهم وجود الباء في خبر ليس؛ لكثرة دخولها في الخبر وليس بحذف حرف الجر [53]، ويسمى العطف على التوهم [54]، ولا يقاس عليه لقلته[55]، وسماه البغدادي العطف على التوهم في غير القرآن، وفي القرآن العطف على المعنى وذكر أن المبرد لا يجيز ذلك؛ لأن حرف الجر لا يضمر، ونص على ضعفه سيبويه؛ لذا لم يرَ البغدادي معنى لما قاله المبرد من عدم إجازته رواية البيت (ناعب) بالجر وتنصيصه على النصب[56]، والصواب أن ما استشهد به أبو البقاء في العطف على التوهم لا يدخل في توجيهه للآية على حذف حرف الجر وإبقاء عمله؛ لذا يوصف التوجيه بالتكلف .

حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع إيجازًا:

وقد يكون العامل حرفًا ناصبًا للفعل المضارع ويُدّعى حذفه، ففي قوله تعالى ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة:52]، ذكر توجيه ابن عطية لقراءة ﴿فَتَرَى﴾ بالياء[57]، بأن ﴿ الَّذِينَ﴾ فاعل ﴿تَرَى﴾، والمعنى: أن يسارعوا، فحذفت (أن) إيجازًا[58] ، فلما حذفت ارتفع الفعل، والتقدير: يرى الذين في قلوبهم مرض المسارعة، ورآه نظير قول طرفة ابن العبد [59]: (من الطويل)

أَلَا أَيُّهَذا اللَّائِمِيْ أَحْضُرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقال : " وهذا ضعيف لأنّ حذف (أنْ) من نحو هذا لا ينقاس"[60] ؛ فالصواب الحكم بتكلف هذا التوجيه؛ لأنه جارٍ على سماع يروى ولا يقاس عليه، قال ابن مالك [61]: (من الرجز)

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى

مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

وقد يجتمع التكلف في التوجيه بحذف حرف الجر وأن الناصبة للفعل المضارع، ففي قوله تعالى :﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِب ﴾[الصافات:8]، ذكر توجيه حذف (اللام) و(أن)، فارتفع الفعل، والأصل (لأن لا يسمعوا)، وقال عنه : " قول متعسف يصان كلام الله عنه " [62]، وقال الألوسيّ عن الحذفين : "وإن كان كل منهما واقعًا في الفصيح إلا أن اجتماع الحذفين منكر يصان كتاب الله تعالى عنه " [63].

حذف الفاعل :

يعد الفاعل الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، وقد يتكلف القول بحذفه، كما في توجيه حذف ضمير الرفع المتصل (واو) الجماعة مع الفعل الماضي، ففي قوله تعالى :﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيْ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُون﴾ [الأنعام:154]، ذكر توجيه قراءة رفع ﴿أَحْسَنَ﴾، وهي قراءة شاذة لابن يعمر[64]، أن﴿ لَّذِيْ﴾ بمعنى الجمع، و﴿ أَحْسَنَ ﴾ صلة الموصول فعل ماض حذف الضمير منه، وهو (الواو) وأصله الذين أحسنوا، ورده أبو حيان؛ لأن فيه حذف الضمير والاجتزاء

بالضمة وهو ضرورة، وقال عنه: "وهذا خصه أصحابنا بالضرورة، فلا يحمل كتاب الله عليه" [65].

وقد نص النحاة في هذه المسألة أنه قد تحذف (واو) الجماعة مع الفعل الماضي، ويُستغنى عنها بالضمة، كما في قول الشاعر[66]: (من الوافر)

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كانُ حَوْلِيْ

وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

قال أبو البركات الأنباري : " أراد كانوا فحذف الواو اجتزاء بالضمة "[67].

وقول الآخر[68]: (من الرجز)

شَبُّوْا عَلَى الْمَجْدِ شَابُوْا وَاكْتَهَلُ

وقول الآخر[69]: (من الكامل)

رُبَّ ذِيْ لِقَاحٍ وَيْبَ أُمِّكَ فَاحِشٍ

هَلِعٍ إِذَا مَا النَّاسُ جَاعُ وَأَجْدَبُوْا

وفي الشاهد استغنى بالضمة عن (واو) الجماعة في الفعل الماضي (كان) في البيت الأول، وكذلك في (اكتهل) في البيت الثاني، وكذا الفعل (جاع) فأصلها كانوا واكتهلوا وجاعوا. وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك الحذف يجوز لكنه قليل؛ لأنه قال: "وربما استُغني معه . أي الفعل الماضي . بالضمة عن الواو"[70]، وتعقبه أبو حيان بأن بعض البصريين يعدون ذلك ضرورة [71]، و قد يأتي ذلك الحذف مع فعل الأمر، كقول أبي حية النميريّ[72]: (من البسيط)

إِنَّ ابْنَ الْأَحْوَصِ مَعْرُوْفٌ فَبَلِّغْهُ

فِيْ سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ الْعُلَا قِصَرُ

فالأصل فيه : فبلغوه [73]، وتعقبه أبو حيان بأنه يحتمل وجهين : الأول : أن تكون حركة الضم على (الغين) إتباعًا لحركة الهاء، فأصله : فبلِّغْهُ، وسبقه إلى هذا الاحتمال ابن جني[74] . والاحتمال الثاني : أن حركة الضم نقلت من (الهاء) إلى (الغين) عند الوقف : فبلِّغُه ، كقول زياد الأعجم [75]: (من الرجز)

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُه مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُه

وقال عن ذلك ابن جني: "وهذا واسع عنهم كثير" [76]، ووجه الزمخشريّ قراءة ضم (الميم) في ﴿ أَفْلَحَ ﴾ في قوله تعالى :﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون ﴾ [المؤمنون:1]، على الحذف للاجتزاء، فتصبح على لغة أكلوني البراغيث [77]، وفي هذه اللغة يعدّ الضميرعلامة للجمع أو للتثنية لاحقًا بالفعل، ولا يجوز حذفه، والفاعل الاسم الظاهر[78] ، فالواو في (أكلوني) علامة للجمع، و (البراغيث) فاعل، وحذفت الضمة للاجتزاء. وتعقبه أبو حيان أن ذلك ليس بجيد؛ إذ إنه حَذفَ . هنا . الواو لالتقاء الساكنين، وليس للاجتزاء كما في الشاهد؛ إذ الاجتزاء ضرورة، ولا يشبه التقاء الساكنين في الآية[79]. ونقل السمين كلام الزمخشريّ، وتعقبه بأن فيه نظرًا؛ وأنه التقاء للساكنين، فلا مطابقة بين الآية وتنظيره بالبيت لحذف الاجتزاء، ولم يشر إلى انتقاد أبي حيان [80].

حذف المفعول به :

وقد يكون الحذف في قيود الجملة الفعلية كما قيل في حذف المفعول في قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين ﴾ [آل عمران:175]، فقد ذكر أبو حيان التوجيه بأن التقدير: بأوليائه، حُذفَ مفعولا ﴿ يُخَوِّفُ ﴾؛ لدلالة المعنى، والتقدير: يخوفكم الشرّ بأوليائه، واستبعده [81]، ووافقه السمين، وقال : "لا حاجة إلى ادعاء ما لا ضرورة له " [82]، والصواب وصفه بالتكلف .

وفي قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاء وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُون ﴾ [الأنعام:41]، ذكر أبو حيَّان توجيه ابن عطية ﴿ مَا ﴾ على الظرفية [83]؛ ومفعول ﴿ يَكْشِفُ﴾ محذوف، أي فيكشف العذاب مدة دعائكم، وضعفه أبو حيان؛ لحذف المفعول وخروجه عن الظاهر لغير حاجة، وأيّد

تضعيفَه بأن وصل (مَا) الظرفية بالمضارع قليل جدًّا، كقولك : لا أكلمك ما تطلع الشمس، وهي إنما توصل بالماضي، تقول: لا أكلمك ما طلعت الشمس، ونقل السمين كلام أبي حيان مؤيدًا له، لكنه نص على أنه يجب تقييد قلة وصل (ما) بالمضارع المثبت، أما اتصالها بالمضارع المنفي فهو كثير[84]، وانشد لكعب بن سعد الغنوي[85]: (الطويل)

وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوْا

أَخَا الْحُلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُوْلِ

والصواب القول بتكلفه .

وذكر أبو حيان مثله في التكلف توجيه ابن عطية ﴿مَا﴾ مصدرية على حذف في الكلام[86]، ومثّله الزجاج بقوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:82][87] ، و تقدير المحذوف فيكشف موجب دعائكم وهو العذاب [88]، ورده أبو حيان؛ لأنها دعوى محذوف غير متعين، وهو خلاف الظاهر[89].

حذف أحد مفعولي (ظنَّ):

وقد يكون الحذف لأحد مفعوليّ ظنّ وأخواتها، ففي قوله تعالى :﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُون ﴾ [الأنعام:97]، ذكر توجيه ابن عطية للفعل ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى (صير)، ويقدر المفعول الثاني من ﴿ لِتَهْتَدُواْ﴾ ؛ أي جعل لكم النجوم هداية [90]، ورده بأنه ضعيف؛ لندور حذف أحد مفعوليّ ظنّ وأخواتها[91]، ونقل السمين كلامه وبين أن ابن عطية لم يدّع حذف المفعول الثاني حتى يجعله ضعيفًا، بل يقدرالمفعول الثاني، ويتعلق به الجار والمجرور؛ فالتقدير: جعل لكم النجوم مستقرة لاهتدائكم، أما إطلاقه كلمة (هداية) فليس تقدير إعراب، إنما هو للإيضاح وبيان المعنى[92].

وفي هذه المسألة ذهب سيبويه إلى عدم جواز الاقتصار على أحد مفعوليّ ظنّ، قال سيبويه: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[93]، ووضّح أن المانع من الحذف هو أنك تريد أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، إما عن طريق الشك أو اليقين[94]. وذهب ابن جني إلى جواز حذف أحد مفعوليّ ظنّ، نحو: أزيدًا ظننته منطلقًا؟ وتقديره : أظننت زيدًا منطلقًا ظننته منطلقًا، فلما أضمر الفعل فسر بقوله : ظننته، وحذف المفعول الثاني من الفعل الأول المقدر؛ اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر، وكذلك بقية باب ظنّ[95].

والصواب وصف التوجيه بالتكلف إن قصد بذلك حذف مفعول ﴿جَعَلَ﴾ لقلته، ولا يجنح إلى هذا التوجيه إلا إذا تعين ذلك، وهذا ما حمل السمين على نفي ما فسره أبو حيان من توجيه ابن عطية بأنه يجعل المفعول متعلقًا بالجار والمجرور ﴿ لِتَهْتَدُواْ ﴾ ، لا أنه يدعي حذفه، بل قصد الإيضاح وبيان المعنى، ولم يقصد الإعراب .

الحذف في الجمل:

قد يحصل الحذف للجملة كلها في مواطنَ متعددة بشرط قيام الدليل على ذلك المحذوف، أما إن عرِيَ عنه فيحصل بذلك وصف التوجيه بالتكلف، ومن تلك المواضع الآتي :

الحذف في تركيب الشرط :

للشرط ثلاثة أركان هي : الأداة وفعل الشرط وجوابه، وقد جاء السماع بالحذف في تلك الأركان، لكن قد يتكلف تقدير الحذف فيها .

يعد حذف فعل الشرط من حذف الجملة؛ لأنه مع مرفوعه يسميان الجملة الشرطية [96]، ولا يحصل الحذف لهما معًا إلا بشرط وجود قرينة تدل عليه، وقد يبقى شيء من جملة الشرط، مثل (لا) النافية [97].

ومن المواضع التي وصف فيها أبو حيان حذف فعل

الشرط بالتكلف في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [النحل:53]، فقد ذكر توجيه الفراء وأبي البقاء[98] بحذف الشرط، والتقدير: وما يكن بكم من نعمة [99]، ورآه ضعيفًا جدًا؛ لأنه لا يجوز حذف الشرط إلا بشرطين : الأول : بعد (إن) وحدها، والثاني : متلوة بما النافية مدلولًا عليه بما قبله، وأما حذف الشرط مع غير(إن) من أدوات الشرط فلا يجوز إلا مدلولًاعليه في باب الاشتغال، وعده مخصوصًا بالضرورة[100]، وظاهركلام السمين أنه يجيزه، فقد صدر التوجيهات بأنه يجوز في ﴿مَا﴾ وجها الموصولية والشرطية، ثم ذكر رد توجيه الشرطية التي ذهب إليها الفراء، وأنه قد تبعه الحوفي وأبو البقاء، وفصل في ذلك الاعتراض مؤيدًا له [101].

والفراء يقدم وجه الشرطية، ويجيز الموصولية، أما أبو البقاء فيقدم الشرطية على الموصولية حتى إنه حكاها بـ (قيل)[102].

ويرى النحاة أن حذف الشرط مع (إن) كثير [103]، وبعضهم يرى أن ذلك الحذف قليل [104]، وقد نص أبو حيان أنه لا يحفظه في غير (إن) [105]، ويرى بعض النحاة أنّ الأغلب أن يكون الحذف مع (إن)[106] ، وحذف الشرط على حالين :

الحال الأولى : حذف كثير في موضعين :

الأول : يكثرحذفه بعد (إن) متلوّة بـ (لا) فقد ورد في حذف الشرط مع الحرف (إن) وبقاء حرف النفي (لا) شواهد منها : قول الأحوص[107]: (من الوافر)

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ

وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ

ويلاحظ أنه كان تاليًا لـ (إن) الشرطية مقرونة بلا النافية .

والآخر: يكثر حذفه –أيضًا– إذا بقي معموله تاليًا (إن) الشرطية ولم يفسر؛ كقولهم: المرء مقتول بما قتل به، إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفًا فسيف[108].

الحال الثانية : يحذف فعل الشرط إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضيًا أو مضارعًا منفيًّا بـ (لم) مع حرف الشرط (إنْ) وخصّه ابن مالك بالضرورة في غير (إنْ)[109]، ومن الحذف مع الحرف (إنْ) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُون ﴾ [التوبة:6]، أي: إذا بقي معموله تاليًا (إن) الشرطية وبعده فعل ماضٍ لفظًا أو معنى يفسره ويدل عليه؛ فالتقدير في الآية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وقد بقي المعمول – وهو ﴿ أَحَدٌ ﴾ – تاليًا ﴿ إِنْ ﴾، وجاء بعده الفعل ﴿ اسْتَجَارَكَ ﴾ يفسر المحذوف ويدل عليه، وهذا الفعل المفسِّر ماضٍ لفظًا، لأن (إن) تدخل على الفعل لا على الاسم، وعلى ذلك لا يجوز رفع (أحد) بالابتد[110]. ولم يعرض أبو حيان توجيه حذف الشرط فيها[111]، لكنَّ أبا حيان يناقش ذلك في قوله تعالى : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت ﴾ [التكوير:1]، في توجيه الزمخشري لـ ﴿الشَّمْسُ ﴾ بأنها مرفوعة على ما يسميه الفاعلية : أي نائب فاعل؛ وعلل توجيهه بأن معنى الشرط يحصل في الفعل[112]، ورأى أنه ليس مجمعًا على تحتّم ذلك التوجيه، بل يجوز رفعه على الابتداء عند الأخفش والكوفيين[113].

والظاهر أن ذلك متكلف، ونميل إلى توجيه الاسم التالي لـ (إنْ) مبتدأ وخبره الفعل الذي بعده؛ لخلوّ هذا التوجيه من تكلف الحذف وتكلف تحويل الجملة الاسمية إلى فعلية، أمّا دعوى الاختصاص لـ (إنْ) بالأفعال فيكفي لردّه النظر في سورة التكوير بلْهَ القرآن الكريم كلّه، والشعر العربي[114]، ففيها اثنا عشر موضعًا يبرهن على دحضِ دعوى الاختصاص بالأفعال .

وذكر أبو حيان توجيه الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ ﴾ [الروم:56]، أن ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ ﴾ جواب شرط دل عليه الكلام، وتقدير الشرط : إن كنتم منكرين فهذا يوم البعث، فقد تبين بطلان قولكم، وورد ذلك قول العباس بن الأحنف[115]: (من الهزج)

قَالُوْا خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا

قُلْنَا القُفُوْلُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا

كأنه قال : إن صح ما قلتم قلنا القفول، فقد جئنا خراسانا، وآن لنا أن نخلص[116]. ورأى أبو حيان أنه إن أمكن جعل الفاء عاطفة فلا يتكلف إضمار شرط، وجعل الفاء جوابًا لذلك الشرط المحذوف[117]، والصواب أن الفاء عاطفة لهذه الجملة المقولة على الجملة التي قبلها، وهي ﴿ لَقَدْ لَبِثْتُمْ ﴾.

وفي قوله تعالى :﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة:60]، رد أبو حيان توجيه الزمخشريّ بأن الفاء ليست للعطف، بل هي جواب شرط محذوف، قال : فإن ضربت فقد انفجرت[118]، وورد ذلك –أيضًا– في توجيه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيم ﴾ [البقرة:54] [119]، ورأى أن إضمار هذا الشرط لا يجوز[120]، وفي قوله – أيضًا– إضمار (قد)، أي : فقد تاب عليكم، وقد انفجرت. ورأى أنه لا يكاد يحفظ من لسان العرب ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بد من إظهار قد، ويفهم من الآية أن الانفجار قد وقع وتحقق، ولذلك قال :﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾[البقرة:60]، وتوجيهه جواب شرط محذوف غير واقع، إذ يصير مستقبلًا؛ لأنه معلق على تقدير وجود مستقبل، والمعلق على مستقبل لا يقتضي إمكانه فضلًا عن وجوده.

ورأى أن توجيه الزمخشريّ فاسد في التركيب العربي، وفاسد من حيث المعنى، فوجب طرحه [121].

وفي هذه المسألة ذهب النحاة إلى أن المحذوف فعل دل عليه السياق، فالأمر بالضرب يدل على تقدير محذوف معطوف عليه (فضرب) [122]، لكنَّ الزمخشريّ أجاز أن يكون ذلك حذف للشرط (فإن ضربت فقد انفجرت)، ولا يخفى ما في ذلك من الحذف الكثير إذا ما قيس بالتقدير الأول، فالصواب أن توجيه الشرط متكلف، وظاهر السياق يشهد للعطف، وأن كلام الزمخشريّ يصلح لتفسير المعنى، وليس جاريًا على قواعد التوجيه النحوي .

وقد يحذف الشرط والجواب معًا بشرط أن تقوم قرينة دالة على ذلك [123]، لكن قد يتكلف التوجيه بحذفهما في حال غياب القرينة، ففي قوله تعالى :﴿ إِلاَّ بَلاَغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالاَتِهِ ﴾ [الجن:23]، ذكر توجيه ﴿ إِلاَّ ﴾ أنها مركبة من (إن) الشرطية و(لا) النافية بمعنى (لم)، وفعل الشرط محذوف تقديره (أبلغ)؛ لدلالة المصدر (بلاغًا) عليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ﴾ [الجن:22]، والتقدير : إن لم أبلغ رسالات ربي فلن يجيرني منه أحد، وهي عنده من باب (إن لا قيامًا قعودًا)، أي إن لم تقم قياماً فاقعد قعودًا [124]. ولم يشر أبو حيان إلى الفراء الذي رأى التوجيه حسنًا، وهو من أورد المثال الذي أورده أبو حيان [125]، ويذكر الحموز أنه لم يقف على حذف الشرط والجواب في القرآن إلا في هذا الموضع فقط، وأن هذا التوجيه فيه جعل (لا) بمعنى (لم)[126]، وقدرها الفراء وأبو حيان[127]، ولم يقدرها السمين، فقد قال : " إن لا أبلغ من الله فلن يجيرني منه أحد "[128]، ولم يشر أبو حيان إلى حذف الجواب، بل أورد شاهد حذف الشرط الآتي، وضعف التوجيه السمين؛ لأن حذف الشرط

من غير أداته قليل جدًا، ولأن حذف الشرط والجواب معًا ضرورة [129]، و حذف الشرط كقول الأحوص المتقدم [130]:(من الوافر)

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ

وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسَامُ

وحذف الشرط والجواب معًا كقول رؤبة بن العجّاج [131]: (من الرجز)

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيْرًا مُعْدَمًا قَالَتْ : وَإِنْ

أي : وإن كان فقيرًا معدمًا فقد رضيته، ومراد السمين أن حذف الشرط وبقاء الأداة قليل، وأن حذف الشرط والجواب ضرورة كرأي أبي حيان[132]، على أنه لم يجزم بأنه ضرورة في موضع آخر من كتبه، فقد قال:" وأما حذف فعل الشرط، وفعل الجزاء معًا، وإبقاء (إن)، فقيل هو مختص بالضرورة "[133]، والمسألة – هنا– فيها جانبان : الأول حذف الشرط وقد سبق الحديث فيه في المسألة السابقة، أما حذف الشرط والجواب معًا، وبقاء الأداه فقد اختلف النحاة فيه؛ فذهب بعضهم إلى أن ذلك ضرورة، ولا يكون إلا مع الأداة (إن) كالشاهد السابق[134]، ورأى بعضهم أنه يصح ذلك بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما، والغالب أن تكون الأداة هي (إن)، وقد تكون غير (إن)، مثل (من) في قول الرسول –ﷺ– : " من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا "، والتقدير : ومن لا يسلم فلا حسن له، وقول العرب : " من يسلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا "، والتقدير: من لا يسلم عليك فلا تسلم عليه[135]. ودلالة هذه الشواهد على أن حذف الشرط والجواب معًا لضرورة الشعر خاص به ولا يتعداه إلى غيره[136]، والراجح أنه لا يجوز حذف الشرط والجواب معًا، إلا بشرطين : قيام الدليل على العلم بهما، وكون الأداة (إنْ) كثيرة وقد يأتي غيرها، وقد يرى جواز الحذف وعدم التكلف فيه إذا دل دليل على ذلك، إلا أنه لا يتقوى الحذف هنا؛ لأن الاستثناء ظاهر في السياق.

حذف الجملة المعادلة بعد (أم) :

الحرف (أم) من حروف العطف التي تعطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة، ويسمى معطوفها المعادل؛ أي إنه يقابل المعطوف عليه؛ فهي تقتضي المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه، وتكون منفصلة ومتصلة، فالمنفصلة هي التي يتقدمها الاستفهام والخبر، ولا تليها إلا الجملة، وتقدر بـ(بل) والهمزة، ويجاب عنها بـ (نعم) أو (لا)، أما (أم) المتصلة فهي التي لا تتقدمها إلا همزة الاستفهام لفظًا أو تقديرًا، ولا يليها إلا مفرد أو مقدر بمفرد، وتقدر مع الهمزة (بأيهما أو بأيهم)، وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء المذكورة بعدها، نحو : أقام زيد أم عم ؟ أي: أيهما قام؟[137]

وقد يتكلف توجيه حذف الجملة المعادلة لدلالة القسم الأول عليها، ففي قوله تعالى :﴿ لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللّهِ آنَاء اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُون﴾ [آل عمران:113]، أورد توجيه الفراء في رفع كلمة ﴿ أُمَّةٌ ﴾ بـ ﴿ سَوَاء﴾، أي ليس أهل الكتاب مستويًا من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة، فحذفت الجملة المعادلة، ودل عليها القسم الأول، وعلل الفراء صحة توجيهه بأن المساواة تقتضي شيئين يجوز حذف أحدهما إذا دل عليه دليل، واستدل بقول أبي ذؤيب الهذليّ السابق[138]، وضعفه أبو حيان[139]؛ لأمرين : الأول : الحذف، والثاني : وضع الظاهر موضع المضمر؛ فالأصل: منهم أمةٌ قائمة، فَوُضِعَ الظاهر (أهلِ الكتابِ) موضعَ الضمير، والتقدير: ليس أهل الكتاب مستويًا منهم أمة قائمة، وأمة كافرة، وذكر السمين وجه ضعف توجيه الفراء،

ولم يشر إلى أبي حيان صراحة [140].

وقد يصف أبو حيان التوجيه بالتكلف بسبب تأويل الجملة من الفعلية إلى الاسمية، ففي قوله تعالى : ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُون أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِين ﴾ [الزخرف:51-52]، ذكر مذهب سيبويه أنَّ ﴿ أَمْ ﴾ ـ هنا . هي المعادلة المتصلة، أي : أم يبصرون الأمر الذي هو حقيق أن يبصرعنده، وهو أنه خير من موسى، وبدأ بذلك الزمخشريّ؛ لأن معنى:﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُون﴾ أم تبصرون، فوضع قوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ موضع ﴿ تُبْصِرُون ﴾، لأنهم إذا قالوا : أنت خير، فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب[141]، ورأى أبو حيان أن هذا التوجيه متكلف جداً؛ فالمعادل يكون مقابلًا للسابق، وإن كان السابق جملة فعلية، كان المعادل جملة فعلية، أو جملة اسمية، يقدر منها فعلية كقوله: ﴿ سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُون ﴾ [الأعراف:193]؛ لأن معناه : أم صمتم؟ وهنا لا يقدر منها جملة فعلية؛ لأن قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ليس مقابلًا لقوله : ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُون ﴾ وإن كان السابق اسمًا، كان المعادل اسمًا، أو جملة فعلية يقدر منها اسم .

ورد من ذلك قول جحدر بن ضبيعة [142]: (من الرجز)

أَمُخْدَجُ الْيَدَيْنِ أَمْ أُتِمَّتِ

فأتمت معادل للاسم، فالتقدير: أم متمًّا ؟ وقيل: حذف المعادل بعد أم لدلالة المعنى عليه؛ إذ التقدير : تبصرون، وحذف، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعده (أم لا)، نحو : أيقوم زيد أم لا ؟ تقديره : أم لا يقوم ؟ وأزيد عندك أم لا؟ أي أم لا هو عندك؟ فأما حذفه من غير (لا) فلا يؤيده السماع، وجاء حذف (أم) والمعادل، وهو قليل[143]، قال أبو ذؤيب الهذلي[144]: (من الطويل)

عَصَانِيْ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّيْ لِأَمْرِهِ

سَمِيْعٌ فَمَا أَدْرِيْ أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

يريد أم غيّ[145]، وانتقده السمين وبين أن رده على الزمخشريّ ردًا على سيبويه أيضًا؛ لأنه السابق بذلك[146]، وتابع ابن عادل السمين بعد أن نقل تفصيل الوجوه عنه[147]، وقال الألوسيّ : " ورجحه بعضهم لما فيه من عدم التكلف في أمر المعادل اللازم أولًا لحُسنٍ في المتصلة "[148] ، وكلام أبي حيان في الارتشاف يخالف ما يراه هنا، فهو يضعها معادلة؛ لأن الجملة الفعلية ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُون ﴾ بمعنى الاسمية (أنتم بصراء) [149]، والظاهر عدم التكلف في ذلك.

حذف الجملة المعطوف عليها :

العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه، ولكن قد يتكلف العطف بادعاء معطوف عليه لا دليل على وجوده، ففي قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَـهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون ﴾ [البقرة:133]، ذكر توجيه ابن عطية بعطف ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون ﴾ على جملة محذوفة، أي : كذلك كنا، ونحن نكون، ووصف ذلك التوجيه بأنه أمدح [150]. وظاهر كلامه أن الجملة معطوفة على جملة محذوفة، وهي (كذلك كنا)، وقال عنه : " ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار، لأنه يصح عطفهاعلى نعبد إلهك، ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار "[151]، فالصواب وصف ذلك التوجيه بالتكلف .

ثانيًا : الجملة الاسمية :

حذف المبتدأ :

يعدّ المبتدأ العنصر الأول في الجملة الاسمية وأشرت

في بداية البحث إلى أن حذف المسند إليه أمر يلزم النحوي أن ينظر فيه، فإن ادعى تقديره كان ذلك من أسباب وصف ذلك التوجيه بالتكلف ، ففي قوله تعالى:﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِين ﴾ [آل عمران:96]، ذكر توجيه ﴿هُدًى﴾ مرفوعًا على أنه خبرمبتدأ محذوف، أي وهو هدى، وقال أبو حيان : " ولا حاجة إلى تكلف هذا الإضمار" [152]. وفي هذا التوجيه تجدر الإشارة إلى أن كلمة ﴿ هُدًى ﴾ اسم مقصور، فلمّا لم تظهر الحركة عليها جعل ذلك بابَ الاحتمال مفتوحًا، لتقديره خبرًا لمبتدأ محذوف، ويحتمل ذلك عند غياب السياق لكن وجه العطف على ﴿ مُبَارَكًا ﴾ مقدم، ولا يعدل عنه لغير موجب؛ لأمرين هما : أن الأصل عدم الحذف؛ أي لا يدعى غياب العنصر التركيبي، والثاني هو دليل السياق، فالاتصال حاصل بعطف المفرد على المفرد ولا يدعى الانفصال فيما ظاهره الاتصال مما يؤدي إلى بناء جملة اسمية جديدة، لم تدعُ إليها القرائن الحالية أو المقالية.

وفي قوله تعالى :﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾[فصلت:44]، ذكر توجيه الزمخشريّ على حذف المبتدأ (هو)، والتقدير : هو في آذانهم وقر؛ لأنه لما أخبر أنه هدى وشفاء للمؤمنين، أخبر أنه وقر وصمم في آذانهم[153]، ورده بأنه لا يضطر إلى إضمار(هو)، فالكلام تام بالمبتدأ والخبر ﴿ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾ عن سماعهم، ثم أخبر أنه عليهم عمى[154]. ووافقه السمين وقال :"ولا حاجة إلى الإضمار مع تمام الكلام بدونه" [155]. والصواب ما ذهب إليه أبو حيان، فلِمَ يُتكلَّف المبتدأ (هو)، ويُترَك المبتدأ الظاهر ﴿ وَقْرٌ ﴾ ؛ ليصبح خبرًا، ويحل محل الخبر المقدم ﴿ فِي آذَانِهِمْ ﴾.

وفي قوله تعالى :﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِين ﴾ [القصص:4]، يضعف أبو حيان أن يكون حالاً من الضمير في﴿ يَسْتَضْعِفُ ﴾؛ لاحتياجه إلى إضمار مبتدأ، أي ونحن نريد [156]. ووافقه السمين، فقال: " إضمار مبتدأ قبله .. تكلف لا حاجة إليه "[157].

وكذلك في قوله تعالى :﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً حَتَّىَ إِذَا جَاء أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرِّطُون ﴾ [الأنعام:61]، ذكر توجيه أبي البقاء ﴿ وَيُرْسِلُ ﴾ أن يكون حالًا على حذف مبتدأ أي : وهو يرسل، وصاحب الحال إما الضمير في ﴿ الْقَاهِرُ ﴾، وإما الضمير في الظرف ﴿ فَوْقَ ﴾ [158]، ورده بأنه أضعف الأعاريب [159]. ونقل السمين التوجيه وانتقاد أبي حيان له ووافقه، لكنه استغرب إطلاقهما الضمير في الظرف ﴿ فَوْقَ ﴾، ويرى أن الضمير في اسم الفاعل ﴿ الْقَاهِرُ ﴾ وقال: " ولكن بأي طريق يتحمل هذا الظرف ضميرًا " [160]، ونقل ابن عادل كلام السمين، وتعقبه بأن ﴿ فَوْقَ﴾ فيه ثلاثة أوجه تتحمل ضميرًا، وهي عند إعرابه خبرًا ثانيًا، أو بدلًا من الخبر، أو حالًا[161]، وقد أورد تلك الأوجه أبو حيان والسمين في إعراب الآية المشابهة لها، وهي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِير ﴾ [الأنعام:18][162].

حذف الخبر :

ويعد الخبر العنصر الثاني في الجملة الاسمية، وهو المسند، وهو مما يلزم النحويّ النظر فيه ، وكما لم يجز ادعاء حذف المسند إليه (المبتدأ) كذلك لا يجوز ادعاء حذفه، ففي قوله تعالى :﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾[البقرة:275]، ذكر توجيه جملة﴿ لاَ يَقُومُونَ﴾

على الحالية، وقال عنه : "وهو بعيد جداً؛ إذ يتكلف إضمار خبر من غير دليل عليه" [163]، وعدَّ السمين ذلك التوجيه سهوًا، وقال : "وقد يتكلف تصحيحه بأن يضمر الخبر" [164]. والصواب وصف ذلك بالتكلف؛ لادّعاء خبر محذوف، وترك المذكور في السياق .

وكذلك في قوله تعالى :﴿ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة:147]، ذكر البعد في توجيه من ذهب إلى أن ﴿ الْحَقُّ﴾ مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: الحق من ربك يعرفونه[165].

وفي قوله تعالى :﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ [يونس:28]، ذكر توجيه ابن عطية أن يكون﴿ أَنتُمْ ﴾ مبتدأ، والخبر موبخون أو مهانون[166]، فيكون ﴿مَكَانَكُمْ ﴾ قد تم، ثم أخبر أنهم كذا، ورده بأنه ضعيف؛ لفك الكلام الظاهر اتصال بعض أجزائه ببعض، ولتقدير إضمار لا ضرورة تدعو إليه، ولأن قوله : ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾؛ يدل على أنهم في مكان واحد حتى وقع التفريق بينهم، ولقراءة ﴿ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ﴾ بالنصب على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفعل، ولو كان (أنتم) مبتدأ وقد حذف خبره، لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه، تقول : كل رجل وضيعتُه بالرفع، ولا يجوز فيه النصب[167]. ووافقه السمين، وقال : " وهذا لا ينبغي أن يقال؛ لأن فيه تفكيكًا لأفصح كلام، وتبتيرًا لنظمه من غير داعية إلى ذلك "[168]، والصواب أن هذا التوجيه متكلف؛ لاجتماع الحذف والفصل بالاستئناف في الكلام الظاهر الاتصال.

وقد يكون ادعاء حذف الخبر كذلك لـ (كأين) ، ففي قوله تعالى :﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ ﴾[آل عمران:146]، ذكر توجيه فاعل﴿قَاتَلَ﴾ ضمير يعود على ﴿ نَّبِيٍّ ﴾ ، والجملة صفة ، و﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ في محل خبر لـ ﴿ كَأَيِّن ﴾ ، كما تقول : كم من رجل صالح معه مال، أو تكون جملة ﴿ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ صفة ثانية، فيكون قد وصف بكونه مقتولا، أو مقتلاً، أو مقاتلًا، وبكونه معه ربيون كثير، وخبر كأين قد حذف تقديره : في الدنيا أو مضى، وقال عنه : " وهذا ضعيف؛ لأن الكلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى تكلف إضمار "[169].

حذف الأداة (قد) في جملة الخبر :

وقد يكون التكلف في ادعاء حذف (قد) قبل الفعل الماضي في الجملة الواقعة خبرًا لـ (كان) ، فقد أورد أبو حيان قوله : ﴿ أَوْ جَاء﴾ ، ﴿ أَوْ لاَمَسْتُمُ ﴾ دليلًا على جواز وقوع الماضي خبرًا لكان من غير (قد)، وادّعاء إضمارها تكلف خلافًا للكوفيين لعطفها على خبر كان، والمعطوف على الخبر خبر[170]، في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء:43]، وخالفه السمين وقال: " ولا دليل فيه؛ لاحتمال أن يكون ﴿ أَوْ جَاء﴾ عطفًا على ﴿ كُنتُم ﴾، تقديره : وإن جاء أحد، وإليه ذهب أبو البقاء[171]، وهو أظهر من الأول"[172].

وهذه المسألة – وهي وقوع الجملة المصدرة بماض خبرًا للأفعال الناقصة– لها تفصيل عند النحاة: فقد وقع الاتفاق على أنها لا تقع خبرًا لـ (صار) ولا ما كان بمعناها، ولا لـ (دام)، ولا لـ (زال) وأخواتها، وعلل المنع السيوطي بأن هذه الأفعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا[173]، وتقع خبرًا لـ (ليس) باتفاق. وتقييد ابن مالك أن يكون اسمها ضمير الشأن لم يرتضه أبو حيان[174]، وتقع خبرًا للأفعال الأخرى من غير اشتراط (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة خلافًا للكوفيين[175]،

وعلل ذلك الكوفيون بأن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإن دل الخبر على الزمان لم يحتج إليها، واشترطوا (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[176].

وقد استدل النحاة بكثرة السماع التي توجب القياس على الخبر مصدرًا بالماضي من غير (قد) في القرآن والنظم والنثر من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ ﴾ [الأحزاب:15] [177]، وقوله تعالى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ﴾ [يوسف:26]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة:116]، وقوله تعالى: إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ ﴾ [الأنفال:41]،وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُواْ أَقْسَمْتُم ﴾[إبراهيم:44]، وقالت العرب : أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[178] ، وقال الشاعر[179]: (من الوافر)

فَأَضْحَى مُقْفِرًا لَا حَيَّ فِيهِ

وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيُّ سَارُوْا

فقد دخلت تلك النواسخ على جملة خبرية مصدرة بماض، فوجب القياس على هذا السماع، والحكم بتكلف الإضمار لـ (قد) في مثل هذه الحال .

الحذف في جملة (كان) :

يطرد حذف (كان) مع اسمها بعد (لو) و إن)، وهو حذف جائز، وليس واجبًا[180]؛ كقولهم: المرء مقتول بما قتل به، إن خنجرًا فخنجر، وإن سيفًا فسيف، فقد قال سيبويه:"وإن شئت أظهرت الفعل، فقلت: إن كان خنجرًا فخنجر" [181]. وقد يحصل التكلف في تقديرها، ففي قوله تعالى :﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:178]، أجاز الزمخشريّ رفع ﴿ فَاتِّبَاعٌ ﴾ بإضمار (كان)، والتقدير : فليكن اتباع[182]، ورأى أبو حيان أن إضمار الفعل ضعيف؛ لأن (كان) لا تضمرغالبًا إلاَّ بعد (إن) الشرطية أو (لو)، حيث يدل دليل[183]. وظاهر التقدير لـ (كان) في هذا التوجيه أنها تامة؛ أي : فليقع اتباع ؛ أي إن هذا الحذف لفعل تام وليس لناقص .

وكذلك في قوله تعالى :﴿ بَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِين ﴾ [الحجر:2]، ذكر توجيه إضمار (كان) بعد ﴿ رُبَمَا ﴾ ،أي : ربما كان يودّ الذين كفروا، وضعفه؛ لأنه ليس من مواضع إضمار(كان)[184] .

وفي قوله تعالى :﴿ قِيلَ يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيم ﴾ [هود:48]، ذكر توجيه القرطبي رفع أمم على معنى : وتكون أمم[185]، وبين أنه إنْ كان يريد تفسير معنى فحسن، وإن أراد الإعراب فليس بجيد، لأن هذا ليس من مواضع إضمار يكون[186].

وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِين ﴾ [الحجر:66]، ذكر توجيه مصبحين خبرًا لـ (كان) المحذوفة والتقدير: إذا كانوا مصبحين، نحو: أنت ماشيًا أحسن منك راكبًا، وقال : " فإن كان تفسير معنى فصحيح، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير" [187]، وقال السمين : " وهو تكلف "[188].

الصورة الثانية: تكلف الحذف في شبه الجملة:

تعد شبه الجملة من قيود الجملة، وتتكون من حرف الجر والاسم المجرور أو الظرف، فإن ادُّعِي غياب أحدهما طلب الدليل على ذلك، فدعا ذلك إلى وضع قواعد لجواز حذف الجار وعد ما سوى ذلك ضرورة، واللجوء إلى القول بذلك الحذف تكلفًا، ففي قوله تعالى :﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ ﴾ [المائدة:89] ، ذكر حذف حرف الجر في توجيه الفارسي لقراءة ابن عامر (عاقدتم الأيمان)[189] ، بأن يراد بـ (عاقد) فاعل التي تقتضي فاعلين، كأن المعنى بماعاقدتم عليه الأيمان، عداه بـ (على) لما كان بمعنى عاهد، قال :﴿ عَاهَدَ

عَلَيْهُ اللَّهَ ﴾ [الفتح:10]، كما عدى ﴿ نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ ﴾ [المائدة:58]، بـ (إلى)، وبابها أن تقول: ناديت زيدًا، ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ ﴾ [مريم:52]، لما كانت بمعنى دعوت إلى كذا قال ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾[فصلت:33]، ثم اتسع فحذف الجار، ونقل الفعل إلى المفعول، ثم العائد من الصلة إلى الاسم الموصول، فصار بما عاقدتموه الأيمان، كما حذف من قوله تعالى : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر:94] [190]، ورده أبو حيان؛ لأن جعل (عاقد) لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظًا، والاشتراك فيهما معنى بعيد؛ لأن المعنى يصبح أن اليمين عاقدته كما عاقدها، فنسب ذلك إليه، وهوعقدها الحقيقة، والصحيح نسبة ذلك على سبيل المجاز؛ لأنها لم تعقده، بل هو الذي عقدها، وتقديره: بما عاقدتم عليه. واستبعد ما قاله الفارسي من حذف حرف الجر، ثم الضميرعلى التدريج، ورأى أن تنظيره لذلك الحذف بقوله :﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ليس بسديد؛ لأنَّ الفعل (أمر) يتعدى بحرف الجر تارة وبنفسه تارة إلى المفعول الثاني، وإن كان أصله الحذف تقول: أمرتُ زيدًا الخير، وأمرته بالخير، ولأنه لا يتعين في :﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ أن تكون ﴿مَا﴾ اسمًا موصولًا بمعنى الذي، بل يظهر أنها مصدرية، فلا يحتاج إلى عائد، وكذلك –هنا– الأولى أن تكون ما مصدرية، ورأى أن ما يقوي الموصولية ويحسنها المقابلة بعقد اليمين للمصدرالذي هو﴿ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾، لأن اللغو مصدر، فالأولى مقابلته بالمصدر لا بالموصول[191].

وقد يحصل الحذف لحرف الجر وحده كـ (الباء) مع العائد، كما ورد في قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُواْ لاَ عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة:109] ، ذكرتوجيه أبي البقاء أن ﴿مَاذَا﴾ في محل نصب بأجبتم، وحرف الجر محذوف؛ أي بماذا أجبتم؟ و(ما) و(ذا) –هنا– بمنزلة اسم واحد، وضعف أبو البقاء أن تجعل ﴿ ذَا ﴾ بمعنى الذي هنا؛ لأنه لا عائد هنا، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف[192]، ورد أبو حيان توجيهه بأنه أضعف مما ضعفه؛ لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر، إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة، ونصوا على أنه لا يجوز زيدًا مررت به، تريد: بزيد مررت، ولا سرت البيت، تريد: إلى البيت، إلا في ضرورة شعر[193].

وفي قوله تعالى:﴿ قَالَ اللّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة:115]، رأى أبو حيان أن الظاهر في الضمير في ﴿ لاَّ أُعَذِّبُهُ ﴾ أن يعود على العذاب بمعنى التعذيب، والمعنى لا أعذب مثل التعذيب أحدًا، فيكون مفعولًا مطلقًا، وذكر توجيهات أبي البقاء الأول: أن يكون مفعولًا به على السعة والتقدير لا أعذب به أحدًا. والثاني : أن يكون ضمير المصدر المؤكد، كقولك : ظننته زيدًا منطلقًا، فلا يعود على العذاب، والعموم الذي في المصدر المؤكد هو رابط للجملة الواقعة صفة لعذاب. والثالث: أن يكون ضمير مَنْ على حذف أي لا أعذب مثل عذاب الكافر[194]، وقال عنها : " وهذه تقادير متكلفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها " [195].

وتكلف حذف حرف الجر (إلى) في قوله تعالى : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُر ﴾[القمر:6]، فقد ذكر التوجيه بأن المعنى : فتول عنهم إلى يوم، وضعفه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فحذف (إلى) غير منقاس، وأما من جهة المعنى فإن توليه عنهم ليس مغيًّا بيوم يدع الداع [196].

ومن ذلك تكلف حذف حرف الجر (عن) في قوله

تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة:217] ، فقد ذكر توجيه أن يتعلق ﴿الْمَسْجِدِ ﴾ بفعل محذوف دل عليه المصدر، تقديره : ويصدون عن المسجد الحرام، كما قال تعالى:﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الفتح:25]، وقيل إنه هو الجيد من التخاريج التي يخرج عليه، ورده بأنه غير جيد؛ لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر، وهو لا يجوز في مثل هذا إلا في الضرورة [197]. ونسب السمين تجويد التوجيه إلى أبي البقاء، وقال : " وهذا غير جيد؛ لأنه يلزم منه حذف حرف الجر وإبقاء عمله ... ونص النحويون على أنه ضرورة "[198]. ومن شواهد الجر بحرف جر محذوف قول الفرزدق [199]: (من الطويل)

إِذَا قِيْلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أي : إلى كليب، وقول عمرو بن قعاص المراديّ [200]: (من الوافر)

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيْتُ

أي : ألا من رجل .

يرى كثير من النحاة أنه لا يَجُرُّ محذوفًا إلا (رُبَّ)، ويرى بعضهم أنه قد يجر غيرها، وهو غير مطرد، فيقتصر فيه على السماع في الشواهد السابقة[201]. ويرى بعضهم أنه يطرد في مواضع كالقسم بلفظ الجلالة، وبعد (كم) الاستفهامية المجرورة بالباء في الجواب المتضمن للمحذوف، مثل : زيدٍ، في جواب بمن مررت؟ أو هلا دينار! لمن قال لك : جئت بدرهم، وفي المعطوف على المجرور[202].

الصورة الثالثة: تكلف الحذف في باب الإضافة :

يرى بعض الباحثين أن حذف المضاف وتقديره من أبرز القضايا التي جرى فيها النقاش تأييدًا واعتراضًا بتأثيرمن الخلفية العقدية؛ فهو باب يعول عليه مؤولو الصفات الإلهية [203]، كما في توجيه حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ [الفجر:22]، ويرى النحاة أن الحذف خلاف الأصل، " والأصل أن لا حذف "[204]، وعلى الرغم من ذلك أورد أبو حيان ذلك التوجيه، وجرى عليه السمين وابن عادل –وقد أشير إليه سلفًا– وهذا يدعو إلى البحث فيه، فهل يشترط عدم الإخلال بالمعنى، ويعد ذلك مسوغًا لادعاء الحذف؟ والصواب أن شرط جواز حذف المضاف أنه:"لا يستبد العامل بالمضاف إليه، ولا يصلح له حقيقة وهو قياس مطرد"[205]، ولا يمنع المجاز من قياس الاستعمال واطراده[206]، مثل قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف:82]، فالفعل ﴿ اسْأَلِ ﴾لا يصح أن يقع على ﴿ الْقَرْيَةَ ﴾ و ﴿الْعِيْرَ ﴾، فكان ذلك علةَ جواز تقدير الحذف، فلم يُكتفَ بعدم الإخلال في المعنى، بل جمع إليه عدم صحة الظاهر، فلو فُتح الأمر لقُدر مضاف محذوف في كثير من الجمل من غير حاجة سوى فهم متخيّل سابق للنص يمنع من ظاهر الكلام، قال الشاطبي : " وأما إذا لم يعلم فهو لا يجوز حذفه، لأن طلب علمه مع عدم الدليل ضرب من تكليف الغيب"[207]؛ لذا تجد الزجاج في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا ﴾ [الأعراف:143]، يرد على من وجهه على حذف مضاف، أي : فلما تجلى أمر ربه، ويقول: " وهذا خطأ لا يعرفه أهل اللغة، ولا في الكلام دليل أن موسى أراد أن يرى عظيمًا من أمر الله، وقد أراه الله من الآيات في نفسه ما لا غاية بعده "[208].

ويرى ابن جني قياس حذف المضاف، وأن ذلك مجاز يدل على شجاعة اللغة، وتوسّع فرأى أنه يقلّ أن تخلو

آية من حذف مضاف، بل ربما يكون في الآية حذف المضاف في عدة مواضع، فهو أوسع وأفشى وأعم وأوفى، ويؤكد ذلك في مواضع كثيرة[209]، ورد على الأخفش الذي يرى عدم قياس الحذف، وسلّم له بأن ما ورد في الحقيقة هو الأصل الكثير، لكنّه قال : "وكذلك حذف المضاف قد كثر"[210]، بل هو عنده في الكثرة كعدد الرمل في القرآن والشعر وفصيح الكلام[211].

ويرى نقيض ذلك بعض العلماء، فيرون أن له شروطًا، هي : أن يقصر على السماع، كالأخفش فإنه أنكر التوسع في حذف المضاف[212]، ورأى عدم القياس عليه [213]، ويرى النحاس أنه لا يجوز: نظرت زيدًا، بمعنى نظرت غلامه أوثوابه، ورأى أن ذلك خطأ فلا ينسب إلى النحاة [214].

وقد تتبع النحاة ظاهرة الحذف، وقيدوا جوازها بالوضوح، وفهم السامع، وقيام القرينة من غير فتح باب القياس على مصراعيه على التوجيه به [215]، وألّا يسوَّغ الحذف إلا بقيام الدليل القاطع والقرينة الحقيقية على المحذوف؛ لأن ذلك من علم الغيب الذي لا يستطيعه المخاطب[216]، وألَّا يُتَوسّع في الحذف ويُضّيق نطاقه، ولا يصار إليه إلا عند تعذر الأصل. قال النحاس : " ولا يجوز الحذف إلا أن يصح الكلام إلا عليه "[217] ، فيتضح أن بعض النحاة تكلف القول بالحذف فيما لم يدلّ عليه دليل، كابن جني وأبي حيان نفسه، كما في توجيه الآية السابقة .

وفي قوله تعالى :﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِ بْرَاهِيم إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلاَمًا ﴾ [الحجر:51- 52]، ذكر توجيه النحاس على حذف مضاف والتقدير: أصحاب ضيف [218]، ورده بأن الضيف مصدر، والأفصح ألا يثنى ولا يجمع، وقال : " فلاحاجة إلى تكلف حذف المضاف "[219].

وقد يحصل التكلف في حذف المضاف عند تعيين المشار إليه باسم الإشارة، ففي قوله تعالى :﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ [البقرة:73]، ذكر توجيه الإشارة بـ (ذلك) إلى القتيل نفسه، ورده بأنه يحتاج في تصحيح ذلك إلى حذف مضاف، أي مثل إحياء ذلك القتيل، يحيي الله الموتى، وقال : " فَجَعْلُه إشارة إلى المصدر أولى، وأقل تكلفًا "[220].

وقد يكون التوجيه بحذف مضافين دليلًا على التكلف؛ إذ إنه حذف كثير، وقد يربطه أبو حيان بثقل التركيب على السمع، ففي قوله تعالى :﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء:24]، ذكر توجيه الزمخشريّ للمصدر المؤول أن تبتغوا مفعول له، بمعنى : بين لكم ما يحل مما يحرم، إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين غير مسافحين؛ لئلا تضيعوا أموالكم، وتفقروا أنفسكم فيما لا يحل لكم، فتخسروا دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم مما يجمع بين الخسرانين[221]. وانتقده أبو حيان بجعجعة الألفاظ وكثرتها، وتحميل لفظ القرآن ما لا يدل عليه، وتفسير الواضح الجلي باللفظ المعقد، فقد جعل قوله : ﴿ **أَن** تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم ﴾ على حذف مضافين : أي إرادة أن يكون ابتغاؤكم، أي : إرادة كون ابتغائكم بأموالكم؛ والظاهر أنه أحلّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابقة بأموالنا في حال الإحصان، لا حال السفاح، وعلى الظاهر لا يجوز أن يعرب﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ مفعولاً له؛ لفقدان شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له؛ لأن الفاعل بقوله : ﴿وَأُحِلَّ ﴾، هو الله تعالى، والفاعل في : أن تبتغوا، هو ضمير المخاطبين، فقد اختلفا. واحتمل أبو حيان أن الزمخشريّ أحس بفقدان الشرط؛ لذا جعله على

حذف (إرادة) حتى يتحد الفاعل في قوله: ﴿ وَأُحِلَّ ﴾، وفي المفعول له، ولم يجعل ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه ، وقال أبو حيان : " وهذا كله خروج عن الظاهر لغير داع إلى ذلك "[222].

أما مفعول ﴿ تَبْتَغُواْ ﴾ فمحذوف اختصارًا، وهو ضمير يعود على (ما) من قوله: ﴿ مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ ﴾، وتقديره: أن تبتغوه، وأجاز الزمخشريّ أن يكون مفعول تبتغوا مقدرًا وهو النساء، والأجود عنده ألا يقد، وكأنه قيل : أن تخرجوا أموالكم[223]، ورده أبو حيان بأن في تقديره بالنساء مغايرة بين متعلق المفعول له وبين متعلق المعلول، وأن قوله : وأجود ألا يقدر، وكأنه قيل :أن تخرجوا أموالكم، فهو مخالف للظاهر؛ لأن مدلول ﴿تَبْتَغُواْ﴾ ليس مدلول (تخرجوا)، ولأن تعدى ﴿تَبْتَغُواْ﴾ إلى الأموال بالباء ليس على طريق المفعول به الصريح، كما هو في (تخرجوا)، وقال : "وهذا كله تكلف ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه "[224].

وفي قوله تعالى:﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُون ﴾ [البقرة:48]، ذكر توجيه قوله : ﴿ لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ صفة لـ ﴿ يَوْمًا﴾ والعائد محذوف (فيه)، ثم حذف الجار والمجرور، ثم قدر حذف الجر فصار: لا تجزيه، ثم حذف الضمير، أو تجعل تعديته إلى الضمير ابتداءً وهو اختياره؛ لأنه لا يكون المحذوف إلا الهاء، فلا يقال : هذا رجل قصدت، وأنت تريد قصدت إليه [225]، واستدل الشاطبي به على أن الحذف يكون على طريق التدريج [226].

وتقدير المحذوف مفردًا أولى من تقديره جملة، كقوله تعالى : ﴿قَدْ جَاءكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾[الأنعام:104]، فقد وجهها الزمخشريّ على تقدير فعل ومن أبصر فلنفسه أبصر، ومن عمي فعلى نفسه عمي[227]، وقدره أبو البقاء مفردًا فالإبصار لنفسه والعمى عليها[228]، وانتقد أبو حيان الزمخشريّ بأن تقدير المصدر أولى؛ لأن المحذوف يكون مفردًا أولى، ولأن المحذوف يكون مفردًا لا جملة، وفي تقدير الزمخشريّ يكون المحذوف جملة ولو كان التقدير فعلًا لم تدخل الفاء[229].

الصورة الرابعة : تكلف حذف العائد :

تؤدي الضمائر وظيفة مهمة في ربط الجمل لتوضح المعنى، فإن تخلف بعضها طلب وقدر حذفه، لكن تقديره من غير دليل مع ظهور المعنى يؤدي إلى وصف ذلك التوجيه بالتكلف .

حذف الضمير العائد على الاسم الموصول :

وفي قوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ [النساء:34]، ذكر توجيه (ما) على الموصولية بمعنى الذي، ورده؛ إذ لا ضمير في الجملة، وتقديره محذوفاً مسوّغ لحذفه[230].

وفي قوله تعالى :﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلاَلاً قُلْ آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّهِ تَفْتَرُون﴾ [يونس:59]، ذكر توجيه (ما) استفهامية مبتدأ، والضمير من الخبر محذوف تقديره : آلله أذن لكم فيه أو به، وضعفه؛ لحذف العائد، وأيد توجيه الموصولة؛ لأن فيه إبقاء (أرأيت) على بابها من كونها تتعدى إلى الأول فتؤثر فيه، بخلاف جعلها استفهامية، فإنْ (أرأيت) إذ ذاك تكون معلقة، ويكون (ما) قد سدّت مسد المفعولين[231].

حذف الضمير الرابط :

وفي قوله تعالى :﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا ﴾ [الأعراف: 155]، ذكر توجيهًا ذكره أبو البقاء، وأجازه على ضعف، وهو أن ﴿ قَوْمَهُ ﴾ مفعول أوّل، و﴿ سَبْعِينَ ﴾ بدلًا منه بدل بعض من كلّ،

وحذف الضمير، أي ﴿ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ منهم[232]، يحتاج إلى تقدير مفعول ثان، وهو المختار منه، وقال عن ذلك التوجيه : " فيه بعد وتكلف حذف في رابط البدل وفي المختار منه " [233]. وبين السمين أنه إنما كان ممتنعًا؛ لأن فيه حذفين : أحدهما : المختار منه، فالاختيار لا بد فيه من مختار ومختار منه، وعلى البدل إنما ذكر المختار فقط. والثاني : الرابط بين البدل والمبدل منه، وهو منهم كما قدره أبو البقاء، ثم إن البدل في نية الطرح[234]، ومعنى ذلك أن البدل يسقط الثاني.

وذكر سيبويه الآية بعد قوله : " فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول "[235]. وذكر أبو حيان أن الفعل ﴿**اخْتَارَ** ﴾، من الأفعال التي تعدت إلى اثنين، أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع، وهي اختار واستغفر وأمر وكنّى ودعا وزوج وصدق، ثم يحذف حرف الجر، ويتعدّى إليه الفعل، فيقول: اخترت زيداً من الرجال، واخترت زيداً الرجال، و﴿ **سَبْعِينَ** ﴾ هو المفعول الأوّل، و﴿ **قَوْمَهُ** ﴾ هو المفعول الثاني، وتقديره : مِن قَوْمِهِ[236]، وقد ذكر تلك الأفعال سيبويه، وبين أنها أفعال تعدى بحرف الجر، وعندما يحذف حرف الجر يعمل الفعل في المفعو[237].

حذف الاسم الرابط :

وفي قوله تعالى :﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُواْ إِلاَّ سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَاء اللّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِين ﴾ [يونس:45]، ذكر توجيهًا متكلفًا بأن تكون ﴿ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا ﴾ نعتًا لـ ﴿يَوْمَ ﴾، والعائد الرابط محذوف، وقدره : كأن لم يلبثوا قبله، فحذف الرابط (قبله)، أي قبل اليوم[238].

ويصح عند ابن عطية أن تكون الجملة صفة لمصدر محذوف والعائد محذوف أيضًا، كأنه قال : ويوم نحشرهم حشرًا، كأن لم يلبثوا قبله[239]، وردهما؛ لأن حذف مثل هذا الرابط لا يجوز[240]. وهذا التكلف بسبب التخلص من نعت ﴿ **يَوْمَ** ﴾ المعين المضاف إليها، فيحل بمعرفة، أي يوم حشره أو حشرنا، والحق أن تحل الجملة بنكرة وترجح الحالية [241].

الصورة الخامسة: تكلف الحذف في الصلة والموصول:

ينقسم الموصول على قسمين : اسمي وحرفي، يتكون الاسمي من الاسم الموصول وصلته وبينهما تلازم تركيبي [242]، فإن ادعي قطع ذلك التلازم بالفصل أو الحذف طلب الدليل، وإلا عد ذلك التوجيه متكلفًا، ويتكون الموصول الحرفي من حرف الصلة، مثل (أن) وصلته، وهو الفعل الذي نصبه.

حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته:

وفي قوله تعالى :﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِير ﴾ [العنكبوت:22]، ذكر توجيه ابن زيد والفراء على حذف الموصول (من) ، والتقدير : ولا من في السماء، أي يعجز إن عصى[243]، ورده؛ لأن فيه حذف الموصول، وإبقاء صلته. وأبعد من هذا القول قول من زعم أن التقدير : وما أنتم بمعجزين من في الأرض من الإنس والجنّ، ولا من في السماء من الملائكة، فكيف تعجزون الله ؟ [244]، وذكر حذف الموصول، ورأى أنه على رأي الفراء في جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، ثم ذكر أن أبعد من ذلك حذف الموصولين في التقدير الآخر[245]. وتابعه ابن عادل، ونقل كلامه[246]. وضعف ذلك التوجيه الألوسيّ، وذكر أن ابن مالك اشترط لجواز ذلك أن يعطف الموصول المحذوف على موصول مذكور، أما حذف الموصولين معًا فإنه في غاية البعد، ولا ينبغي

أن يخرج كلام الله عليه [247].

وعد الفراء حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته من غامض العربية [248]، كقول حسان [249]: (من الوافر)

فَمَنْ يَهْجُوْ رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ

وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي: ومن ينصره، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الموصول، واشترط ابن مالك – لجواز ذلك الحذف– عطف الموصول المحذوف على موصول مذكور كالبيت السابق[250]، وهو الدليل الذي يعلم به حذف الموصول، وهذا عند البصريين ممتنع مطلقًا، وكل ما جاء على الحذف مخصوص بالشعر للضرورة [251]. والصواب جواز الحذف في حال العطف، كما ورد بذلك قول حسان، وشواهد أخرى[252]. وقوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون ﴾ [العنكبوت:46] ، أي : وبالذي أنزل إليكم ، وهو أقوى الحجج عند ابن مالك[253]، ويستدل –أيضًا– بالقياس على الموصول الحرفي (أنْ) فإن حذفه والاكتفاء بصلته جائز بالإجماع مع أن دلالة صلته عليه أضعف من دلالة الموصول الحرفي؛ لوجود عائد يعود عليه[254]، ويوصف بالتكلف ماعدا ذلك .

ويزداد التكلف كما في قوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:69]، ذكر توجيه الزمخشريّ على أن يكون النزع واقعًا على ﴿ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾، كقوله :﴿ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [مريم:50]، أي : لَنَنزِعَنَّ بعض كُلّ شِيعَةٍ، فالمفعول اسم موصول محذوف (أَيُّ) استفهامية مبتدأ والخبر ﴿ أَشَدُّ﴾ ، وهي محكية بالقول صلة للموصول المحذوف، فكأن قائلًا قال : من هم ؟ فقيل إنهم أشد عِتِيًّا [255]، وقال عنه : " وهذا تكلف وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين "[256].

الصورة السابعة : تكلف الحذف في التوابع :

قد يطرأ قطع للتلازم بين التابع ومتبوعه بالفصل أو الحذف، فإن ادعاء الحذف من غير دليل أو داع يسوغه يعد تكلفًا .

حذف المنعوت وبقاء النعت مقامه :

الأصل أن يذكر النعت ومنعوته؛ ليتم المقصود، وتحصل الفائدة من هذا التركيب، وقد يحصل فصل فيه بحذف أحدهما ، فيجوز حذف المنعوت كثيرًا، ويقل في النعت[257]، فإذا خرج ذلك عن المسموع عُدّ ذلك الحذف تكلفًا، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف:160]، ذكر توجيه الحذف والتقدير اثنتي عشرة فرقة، و﴿ أَسْبَاطًا ﴾ نعت لـ (فرقة) ثم حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، و ﴿ **أُمَمًا** ﴾ نعت لأسباط، وأنث العدد، وهو واقع على الأسباط، وهو مذكر؛ لأنه بمعنى الفرقة أو الأمة كما قيل : ثلاثة أنفس، يعني رجالاً، وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، وقال : " وهذه كلها تقادير متكلّفة "[258].

وأورد نظير وصف التمييز المفرد بالجمع مراعاة للمعنى قول عنترة بن شداد[259]: (من الكامل)

فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً

سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

فقال : سودًا ، ولم يقل سوداء.

ومسألة حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه على حالين : الأولى : إذا كان النعت في تقدير الاسم، ولا يجيز ذلك النحاة إلا مع (مِن)، وبشرط أن يكون الموصوف مما يجوز حذفه، مثل: منا ظعن، ومنا أقام ،أي: فريق ظعن، وفريق أقام، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف المنعوت ويعد ضرورة [260]، وقد

يكون مجرورًا بـ (في)[261]، كقول حكيم بن مَعِيَّة الرَّبعيّ[262]: (من الرجز)

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ[263]

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

والشاهد فيه حذف المنعوت (أحد)، وإقامة النعت مقامه، وهو (يفضلها) ، وقد ورد ضرورة [264]: (من الرجز)

تَرْمِي بِكَفّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

فالموصوف المحذوف (رجل)، والتقدير : بكفي رجل كان من أرمى البشر.

والأخرى: إذا كان النعت اسمًا فلا يجوز حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، ويعد ضرورة، كقول أبي دُاوَد الإيادي[265]:(من الهزج)

وَقُصْرَى شَنِجِ الْأَنْسَا

ءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ

فشنج الأنساء ليس مختصًا ببقر الوحش، بل هي صفة مدح للحيوان، تدل على قوة رجليه وشدتها[266].

ويستثنى من ذلك حالان: الأولى : النعت الخاص بجنس المنعوت، مثل : مررت بكاتب، أي : رجل كاتب[267]، والأخرى: إذا كان النعت استعمل استعمال الأسماء فلم يسمع موصوفها أصلًا ، مثل : الأبطح والأبرق والأجرع [268].

حذف المؤكد :

وفي قوله تعالى :﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾ [يونس:28]، توجيه ابن عطية أن يكون ﴿ أَنتُمْ ﴾ تأكيدًا للضمير في الفعل المقدر (قفوا) أو نحوه[269]، ورأى أبو حيان أن الأصح أنه لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا؛ لأن التأكيد ينافي الحذف، ويضرب مثالًا؛ فليس من كلامهم : أنت زيدًا لمن رأيته قد شهر سيفًا، وأنت تريد ضرب أنت زيدًا، إنما كلام العرب زيدًا تريد اضرب زيدًا[270]. ونقل السمين انتقاد أبي حيان توجيه ابن عطية، ثم رأى أن ابن عطية لم يرد تأكيد الضمير في الفعل؛ إذ إن الفعل غير مراد منوب عنه، بل لأنه ناب عنه هذا الظرف، فهو تأكيد له في الأصل قبل النيابة عن الفعل بالظرف، ورأى أن توجيه ابن عطية أنه الذي في (قفوا) تفسير للمعنى المقدر[271].

وقال أبو حيان :" وفي كتاب سيبويه من تمثيله، وتمثيل الخليل جواز حذف المؤكد"[272]، يعني قوله : " وسألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما، فقال : الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعينهما، ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يمدح به "[273]. وفي حذف المؤكد وبقاء توكيده اختلف النحاة، فذهب بعضهم إلى جواز ذلك كسيبويه والخليل، ومنعه آخرون كالأخفش؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، فلا يجوز تأكيد العائد المحذوف المنصوب على المفعولية في (رأيت) : الذي رأيته نفسه زيد، فيحذف العائد (الهاء) ثم يؤكد، فيقال : الذي رأيت نفسه زيد[274]، قال ابن جني :" فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض؛ وذلك لأن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا "[275]، والصواب وصف حذف المؤكد، ثم تأكيده بالتكلف؛ لما تقدم من بيان .

حذف حرف العطف :

يجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى، ومن كلام العرب : راكب الناقة طليحان ، أي: والناقة طليحان[276]؛ لأن الخبر مثنى، وقد جرى للمعطوف المقدر ذكر في السياق .

وفي قوله تعالى :﴿ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِين ﴾ [الروم:49]، ذكر توجيه الضمير

الثاني في ﴿ مِّن قَبْلِهِ ﴾ أي : السحاب[277]، ورده لأنه يحتاج إلى حرف عطف، حتى يمكن تعلق الحرفين بمبلسين، وهناك توجيهان آخران هما أن يعود الضمير على الإرسال، أو الاستبشار؛ لأنه قرنه بالإبلاس، ولأنه منّ عليهم بالاستبشار، ورده بأنه يحتاج إلى حرف العطف، فإن ادعى جعل الضمير في ﴿ **مِّن قَبْلِهِ** ﴾ عائد على غير إنزال الغيث وحرف العطف محذوف أمكن، لكن في قياس حذف حرف العطف خلاف، فحذفه مع الجمل جائز، وأما وحده ففيه خلاف[278].

وفي هذا التوجيه حذف حرف العطف وحده، وهي مسألة اختلف فيها النحاة :

المذهب الأول : رأى أنه كثير في الشعر، وقد يأتي في النثر، وخرج عليها قول الحطيئة [279]: (من البسيط)

إنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ

بِرَمْلِ يَبْرِيْنَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

والشاهد فيه عطف جملة (منزله برمل يبرين) على جملة الصفة (رهطه بالشام) بحرف عطف محذوف، والتقدير : ومنزله، ولا شاهد فيه على إعراب الجملة صفة ثانية لا معطوفة. ووجهت آيات على ذلك الحذف[280].

المذهب الثاني : رأى أنه قياس مطرد في الشعر والنثر على السواء بشرط أمن اللبس، نحو : قرأت الصحف اليومية، المجلات، الرسائل، وفي الأعداد المسرودة، مثل : عشرة، عشرون، ثلاثون، أربعون[281].

والصواب أنه غير متكلّف لقلته في غير الشعر، ولكن يجب تقييده بأمن اللبس الذي يسوّغ الحذف، فيكون العلم به دليلًا على صحة القول به .

وفي قوله تعالى:﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾ [آل عمران: 18. 19]، ذكر توجيه الطبري على قراءة فتح همزة ﴿**إِنَّ**﴾ [282]، بحذف حرف العطف والتقدير: وأن الدين[283]، وضعفه ابن عطية، ولم يبين وجه الضعف[284]. قال أبو حيان : " على حذف حرف العطف ... ووجه ضعفه أنه متنافرالتركيب مع إضمار حرف العطف" [285]، وصار في التركيب دون مراعاة الفصل، نحو: أكل زيد خبزًا وعمرو وسمكًا، وأصل التركيب : أكل زيد وعمرو خبزًا وسمكًا، فإن فصلنا بين قولك : وعمرو، وبين قولك : وسمكًا، يحصل شنع التركيب، وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح[286].

قال ابن هشام : " ويبعده أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين (الله ، والملائكة) بالمنصوب (أنه لا إله إلا هو)، وبين المنصوبين (أنه لا إله إلا هو . أنّ الدين عند الله الإسلام) بالمرفوع (الملائكة) "[287]. والصواب وصف التوجيه بالتكلف؛ لأنه جمع بين أمرين، هما : تكلف الفصل في التركيب، وتكلف حذف حرف العطف .

وقد لا يكون التكلف في حذف حرف العطف، وإنما في طريقة الحذف، ومكان المحذوف من غير مرجح يشهد له السياق، ففي قوله تعالى :﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍمَّشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة:60]، أي : فضرب فانفجرت، ورد توجيه ابن عصفور أن (الفاء) في ﴿ فَانفَجَرَتْ ﴾ هي الفاء التي في ضرب، وأن المحذوف هو المعطوف عليه، وحرف العطف في ﴿ فَانفَجَرَتْ ﴾ من المعطوف حتى يكون المحذوف قد بقي عليه دليل، إذ قد أبقيت فاؤه وحذفت فاء فانفجرت، واتصلت بانفجرت(الفاء)

من المحذوف[288]، وقال عن ذلك : " فضرب تكلف وتخرص على العرب بغير دليل"[289]، وحجته سماع حذف المعطوف عليه، وفيه الفاء حيث لا يوجد معطوف، كقوله تعالى:﴿ أَنَاْ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُون ﴾ [يوسف:45- 46]، والتقدير : فأرسلوه فقال، فحذف المعطوف عليه والمعطوف، وإذا جاز حذفهما معًا، فجواز حذف كل منهما منفردًا أولى، والصواب أن يقال: حُذِفَتْ (الفاءُ) وما عَطَفَتْهُ قبلها؛ لدلالة السياق الموجب لتوجيه الحذف، أما أن يقال: إن (الفاء) التي للعطف لم تدخل على ما دخلت عليه في اللفظ، بل على محذوف، فلا يقال به، فهو عار من الدليل؛ لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل بإحداهنَّ دليل على الأخرى؟

العطف على محذوف بعد الواو :

وقد يكون التكلف في تأصيل معنىً لا يحمله الحرف، فادعاء أن (الواو) العاطفة تفيد الترتيب، فينتج عنه تكلف آخر، وهو ادعاء محذوف؛ ليصح الترتيب الوجودي في قوله تعالى :﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء:1]، ذكر توجيه الزمخشريّ بعطف ﴿ خَلَقَ ﴾ على محذوف؛ لأن الواو . عنده . تقتضي الترتيب، وبالمحذوف يصح العطف، وحُذِفَ لدلالة المعنى، والتقدير: من نفس واحدة أنشأها، أو ابتدأها، وخلق منها زوجها، والمعنى : شعبكم من نفس واحدة هذه صفتها، وهي أنه أنشأها من تراب، وخلق منها زوجها حوّاء من ضلع من أضلاعها، وابتدأ الزمخشريّ بهذا الوجه، ثم ذكر الوجه الثاني بالعطف على ﴿ **خَلَقَكُم** ﴾ [290]، وقال أبو حيان : " ولا حاجة إلى تكلف هذا الوجه مع مساغ الوجه الذي ذكرناه على ما اقتضته العربية "[291]. وبين السمين أن ما حمل الزمخشريّ على ذلك التوجيه هو الترتيب الوجودي؛ لأن خلق الزوج (حواء) كان قبل خلقنا، وقال : " ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن الواو لا تقتضي ترتيبًا على الصحيح "[292].

وهذه المسألة قائمة على القول بأن الواو تقتضي الترتيب، وهو مذهب قطرب وثعلب وغيرهما، وذهب الفراء إلى أنها للترتيب، حيث يستحيل الجمع، وهو خلاف رأي الجمهور؛ فقد ذهب الجمهور إلى أنها لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبًا بل هي مشركة في الإعراب والحكم [293]، والمراد من الاشتراك المطلق والجمع المطلق هو أن الواو لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام، فلا تفيد الدلالة على الترتيب الزمني بين المتعاطفين ولا على المصاحبة ولا التعقيب، إلا إذا وجدت قرينة وجب الأخذ بتلك القرينة [294]. ونفى ابن مالك ما نُسب إلى الفراء؛ لأنه قال : " فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر"[295]، والصواب وصف هذا التوجيه بالتكلف؛ لأن ظاهر السياق يقوي العطف على السابق، ولا حاجة إلى ادعاء حذف معطوف عليه لإثبات معنى الترتيب للواو والسياق لم يثبته .

تقدير محذوف معطوف عليه بين همزة الاستفهام وحرف العطف :

يتقدم حرف الاستفهام (الهمزة) حرف العطف؛ لما له من صدارة على الرغم من أن الجملة الاستفهامية معطوفة على ما قبلها، فأورد أبو حيان انتقادًا على الزمخشريّ؛ إذ تكلف تقدير محذوف بين الهمزة وحرف العطف؛ ليصح به عطف ما بعد الحرف عليه، ولم يفعل ذلك في قوله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَآئِمُون﴾ [الأعراف:97]، فوافق جمهورالنحاة في أن حرف العطف بعد همزة الاستفهام

وهوعاطف ما بعد الهمزة على ما قبلها من الجمل[296]، ويرجح أبو حيان مذهب الجمهور أن حرف العطف في نية التقديم، وإنما تأخر وتقدمت الهمزة؛ لأن لها الصدارة [297].

ذهب جمهور النحاة إلى أن حرف العطف إذا أتى بعد همزة الاستفهام فإنه يعطف ما بعد الهمزة على ما قبلها من الجمل، وتقدمت الهمزة على حرف العطف؛ لأن لها الصدارة، وحقها التأخير[298]. وفي هذا الموضع وجه الزمخشريّ العطف على مذهب الجمهور مخالفًا طريقته في الآيات الأخر التي يذهب فيها إلى مخالفة الجمهور فيدعي محذوفًا؛ ليُعْطفَ عليه، وعدّ ذلك تكلفًا، وموضع ذلك التقدير في قوله تعالى : ﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُون﴾ [البقرة:100]، فقد قال الزمخشريّ: " الواو للعطف على محذوف، معناه : أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا "[299]، وقوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة:87]، قال : " ودخول الفاء لعطفه على المقدر "[300]، وقال ابن مالك عن ذلك التوجيه وأمثاله : " وهو إضمار لا دليل عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه "[301]، فالصواب عدم تكلف تقدير محذوف؛ ليعطف عليه مع أن الكلام يصح من غير تقديره. ورأى بعض الباحثين أن كلا الرأيين معيب متكلف، الأول للتقديم والتأخير مع أنه الأشهر، والثاني للحذف، ولعدم انطباق الرأيين على بعض الصور، مما يثير اعتراضات وجدلًا في المحذوف المعطوف عليه على رأي الزمخشريّ، أو تحديد المعطوف عليه المذكور على رأي الجمهور، والأيسر البعيد عن التأويل هو عد الحرف للاستئناف، ودخلت الهمزة على الجملة المستأنفة، وقد نص النحاة على جواز ذلك[302]. ونرى أن رأي الجمهور أرجح، فالتقديم والتأخير في ما له الصدارة مسوّغ، ولا يمنع ذلك من الأخذ بالاستئناف، وبخاصة عند حصول الإشكال في مسألة بعينها.

تكلف تأويل الجملة الفعلية الحالية بجملة اسمية للتخلص من تقدير (قد):

وقد يكون التكلف في تأويل الجملة الفعلية إلى اسمية؛ تخلصًا من تقدير المحذوف؛ لذا يناقش أبو حيان الفرار من إضمار (قد) قبل الفعل الماضي في الجملة الحالية، والذهاب إلى تحويلها جملة اسمية، ويصفه بأنه تكلف، وذلك في توجيه الزمخشريّ للجملة ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً ﴾ في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون﴾ [البقرة:28]، وأجاب الزمخشريّ عن عدم تقدير (قد) بأنه لم تدخل الواوعلى الفعل الماضي (كنتم أمواتًا) وحده، بل على قوله : ﴿ كُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون ﴾ ، كأنه قيل : كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتًا فأحياكم؟ [303] ورأى أن الصحيح إضمار (قد)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَاْ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُون ﴾ [يوسف:45]، ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِين ﴾ [هود:42]، كما ذهب إليه أكثر النحاة ومنهم أبو حيان، أي وقد كنتم أمواتاً فأحياكم، والجملة الحالية فعلية. ووصف بالتكلف تقديرها اسمية؛ حتى نتخلص من إضمار (قد) ، وعزا ذلك التكلف إلى نظر الزمخشريّ إلى الجمل أنها مندرجة في الحال، ورده أبو حيان بأنه لا يتعين ذلك؛ إذ يحتمل أن يكون الحال قوله :﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾، ويكون المعنى كيف تكفرون بالله، وقد خلقكم فعبرعن الخلق بقوله تعالى : ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، ونظيره قوله -ﷺ- :" ...أن تجعل

لله ندًا وهو خلقك... "، فمن أوجدك بعد العدم حري ألا تكفر به؛ لأنه لا نعمة أعظم من نعمه، فلا يحتاج إلى تكلف أن الحال هو العلم بهذه الجملة، بل يكون قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون ﴾ جملًا أخبر الله تعالى بها مستأنفة غير داخلة تحت الحال؛ ولذلك غاير فيها بحرف العطف وبصيغة الفعل عما قبلها من الحرف والصيغة [304].

اختلف النحاة في الجملة الحالية المبدوءة بفعل ماض، فذهب البصريون إلى وجوب اقترانها بـ (قد) إما ظاهرة، أو مضمرة، وخالف الأخفش فذهب إلى عدم اشتراطها[305] ، وخالف الكوفيون فلم يشترطوا ذلك[306]، وخالف المذهب الكوفي الفراء، فقد ذهب إلى اشتراطها، فقال : " ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام ... والحال لا تكون إلا بإضمار (قد)، أو بإظهارها "[307].

ويأتي الفعل الماضي المجرد من (قد) على حالين : الأولى : ينفرد الفعل من الواو، ويتجرد عن (قد) وهو كثير، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:90]، وقول أبي صخر الهذلي[308]: (من الطويل)

إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

والأخرى : يسبق الفعل بالواو ويتجرد من (قد) وهي أقل من الأولى، ومنه الآية : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُون ﴾ [الشعراء:111] [309].

وقال ابن مالك عن تقدير (قد) قبل الفعل الماضي في جملة الحال : " وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته، أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[310]، والصواب عدم تقدير (قد) قبل الجملة الحالية، ولا يحتاج إلى تقديرها؛ لكثرة ورود الحال غير مقترن بـ (قد)، ولصحة ذلك في القياس، فكل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، فينبغي أن يكون جائزًا حالًا للمعرفة[311]، فأنت تقول : مررت برجل قاعد، ومررت بالرجل القاعد، وكذلك جاز أن تقول : مررت برجل قعد، فيجوز قياسًا أن تقول : مررت بالرجل قعد. ويستدل –أيضًا– بالإجماع على أنه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مقام الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة:116] [312]، وخالف ما ذهب إليه أبو حيان . هنا . في موضع آخر؛ فقد ذهب إلى عدم اشتراط تقديرها في توجيه قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء:90]، قال : " فمن شرط دخول (قد) على الماضي إذا وقع حالًا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)"[313]. وفي هذا التوجيه القول بتقدير (قد)، وهو تكلف، وأدى ذلك إلى تكلف آخر، وهو تحويل الجملة الفعلية إلى اسمية، وهذا يبين أن التكلف في التنظير النحويّ يؤدي إلى تكلف آخر عند التطبيق على الاستعمال اللغوي .

الخاتمة:

درج أبو حيان في كتابه البحر المحيط على الاعتماد على ظاهر النص، ورأى أنه ينبغي أن تقل المحذوفات عند التقدير؛ لتخف مخالفة الأصل، وهو البقاء على الظاهر من عدم التقدير مع استقامة المعنى، وعدم المخالفة للصناعة النحوية.

وقد ناقش كثيرًا آراء المعربين للقرآن الكريم، فرأى أنَّ الحذف يُعوَّل عليه كثيرًا في مخالفة الظاهر؛ لذا ردَّ التوسع في ادعاء المحذوفات وعدَّ ذلك من التكلف، الذي ينبغي العدول عنه في حال استقامة المعنى من دون ذلك الحذف، وكان من أبرز المعربين الذين

تصدى لتقديراتهم بالحذف: ابن عطية، والزمخشري، وأبي البقاء العكبري.

ولا يعني ذلك أنَّ أبا حيان لا يرتضي التقدير بالحذف، بل نجده يوجه بالحذف، وعمدته في ذلك استقامة المعنى، والاحتكام إلى الصناعة، لا سيما في الآراء التي يجري عليها جمهور النحاة، فإنه لا يَسِم التوجيه بالتكلف، وإن كان هناك وجوه أيسر منه كتوجيه الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، فإنه لم يزد على حكاية القول بمخالفة رأي الجمهور.

وبهذا يتبين أنَّ أبا حيان كان محافظًا على الاحتكام إلى الصناعة النحوية، وإن كلفه ذلك عدم الوقوف عند ظاهر النص المستقيم، الذي كان ينادي به في أثناء مناقشته توجيهات معربي القرآن.

وبعد هذا العرض نخلص إلى النتائج الآتية:

1- التكلف حكم نحوي يطلقه أبو حيان على ادعاء الحذف.

2- الحكم على التوجيه بالتكلف يعتمد على ظاهر النص، وموافقة القاعدة النحوية.

3- أن أبا حيان يقرر أن الأصل في اللغة عدم الحذف.

4- الحذف عند أبي حيان قائم على استصحاب الحال.

5- ويُستدَل على الحذف – عنده – بدليلين: إما مقالي وإما حالي.

6- لا يلزم التوجيه بالحذف إلا في حال غياب عنصر تركيبي.

7- التوجيه بالحذف درجات، فكلما زادت المحذوفات وصف التوجيه به بالتكلف.

8- يلجأ أبو حيان إلى التوجيه بالحذف عند وجود الفصل الطويل بين ركني الإسناد، أو العوامل ومعمولاتها.

الهوامش:

(1) لسان العرب، 2 / 810 ، 811، مادة : (ح ذ ف) .
(2) البرهان، 3/ 115.
(3) ينظر: البحر المحيط، 1 / 416.
(4) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2 / 570 .
(5) دلائل الإعجاز، 146.
(6) الرد على النحاة، 72.
(7) الخصائص، 2/ 360.
(8) مغني اللبيب، 6 / 535 ، 536 .
(9) ينظر : نفسه، 6 / 317 ، 319.
(10) معاني القرآن، 1/ 13.
(11) البحر المحيط، 1/ 560.
(12) ينظر : مغني اللبيب، 329/6.
(13) ينظر : السابق، 6 / 319 ، 320 .
(14) ينظر : نفسه، 6 / 407 .
(15) ينظر : الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي، 1/ 962.
(16) ينظر : البحر المحيط، 8 / 446 .
(17) ينظر : نفسه، 321/6،320.
(18) ينظر : روح المعاني، 6 / 325.
(19) ينظر : المحرر الوجيز، 2 / 478 ، 479.
(20) البحر المحيط، 8 / 267.
(21) ينظر : مغني اللبيب، 6 / 338.
(22) ينظر : السابق، 6 / 343.
(23) ينظر : نفسه، 6 / 345.
(24) ينظر : نفسه، 6 / 347.
(25) ينظر : نفسه، 6 / 347 ، 348.
(26) ينظر : نفسه، 2 / 101.
(27) ينظر : نفسه، 6 / 371 ، 378 ، والأشباه والنظائر في النحو، 1 / 341، 342.
(28) الكشاف، 5 / 107.
(29) ينظر : البحر المحيط، 7 / 353.
(30) روح المعاني، 23 / 70.
(31) ينظر : مغني اللبيب، 6 / 360 ، 363، والأشباه والنظائر في النحو، 1/ 340 ، 341.
(32) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 345.
(33) البحر المحيط، 5 / 158، وينظر : الدر المصون، 6 / 201.
(34) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو، 1/ 345.
(35) ينظر : معاني القرآن، 2 / 304.
(36) البحر المحيط، 251/4.
(37) ينظر : البحر المحيط، 1 / 566.
(38) البحر المحيط، 410/5.
(39) الدر المصون، 7 / 99.
(40) ينظر: الحجة للقراء السبعة، 4 / 364 ، والكشف عن وجوه القراءات، 1 / 534 ، والكامل في القراءات، 573 .
(41) ينظر: إعراب القرآن، 2 / 293.
(42) ينظر: المحرر الوجيز، 3/ 189.
(43) البحر المحيط، 244/5 .
(44) نفسه، 254/2.
(45) ينظر : تفسير الطبري، 319/6.
(46) البحر المحيط، 444/2.
(47) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع، 406/1، والكامل في القراءات، 533 .
(48) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 319/1.
(49) البحر المحيط، 452/3 .
(50) التبيان في إعراب القرآن، 319/1.
(51) ورد منسوبًا، ينظر: الكتاب، 165/1، والخصائص، 354/2، والإنصاف، 452،162، وروي عجزه منسوبًا للأخوص ويقال له: (اليربوعيّ)، ينظر: خزانة الأدب، 160/4،159، وروي بلا نسبة ينظر: خزانة الأدب، 4/ 158، 8/ 554،295، والتبيان في إعراب القرآن، 1/ 319، والدر المصون، 4/ 215، واللباب في علوم الكتاب، 228/7.
(52) ورد منسوبًا لزهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوان زهير، للأعلم، 87، والخصائص، 2/ 353، وخزانة الأدب 8/ 552، 103/9، ويروى (سابقًا) بالنصب، فلا شاهد فيه على النصب، ينظر : شرح ديوان زهير، لثعلب، 208، وخزانة الأدب، 8 / 492، ويروى أيضًا في شرح ديوانه لثعلب (ولا سابِقِي شيءٌ) و (لا فائتي شيءٌ) ولا شاهد فيه أيضًا، وبالنصب في الكتاب، 165/1، وشرح التسهيل، 381/1، والإنصاف، 452، ويروى بالجر، ينظر: الإنصاف، 162، وأورد فيه أنه لزهير، وينسب لصرمة الأنصاري، وبالجر بلا نسبة ، ينظر: خزانة الأدب، 120/1، 135/4، 100/9، 102، 315/10، وروى عجزه في 10/ 293، والتبيان في إعراب القرآن،1 / 319، والدر المصون، 14/4، واللباب في علوم الكتاب، 7/ 228، وشرح التسهيل، 52/2، 47/4.
(53) ينظر : الدر المصون، 4 / 214 ، 215.
(54) ينظر : شرح التسهيل،52/2 ، 4 /47.
(55) ينظر : الإنصاف ، 162 .
(56) ينظر : خزانة الأدب ، 4 / 158 .
(57) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 1 / 213 .
(58) ينظر : المحرر الوجيز، 2 / 204 .
(59) ينظر : ديوانه، 25، ، وبلا نسبة ، ينظر : خزانة الأدب ، 1 / 119 ، ، وروي صدره فقط (أَلَا أَيّهَا الزَّاجِرِيْ أحضر الوغى) بلا نسبة، ينظر : خزانة الأدب ، 1 / 463 ، البحر المحيط، 3 / 520،

والدر المصون، 4/ 300، واللباب في علوم الكتاب، 7 / 381 ، وروي كذلك كاملًا ، ينظر : خزانة الأدب، 8 / 507 ، وروي العجز فقط وجاء الفعل مرفوعًا فلا شاهد فيه ، ينظر : خزانة الأدب ، 8 / 579 ، وروي البيت كاملًا وجاء الفعل مرفوعًا وأشير فيه إلى النصب، ينظر : خزانة الأدب ، 8 / 580 ، 585 .

(60) البحر المحيط، 3 / 520.

(61) ينظر : متن ألفية ابن مالك ، 45 .

(62) البحر المحيط، 4/ 338.

(63) روح المعاني، 23 / 70.

(64) ينظر : المحتسب، 1 / 234.

(65) البحر المحيط، 4 / 256، وينظر: الكتاب، 1/ 179 . 180.

(66) ولم ينسب، ينظر : الإنصاف، 329 ، وخزانة الأدب، 5 / 229 ، 5 / 233، وروي صدره فقط وفيه (عندي) مكان (حولي)، ينظر : خزانة الأدب ، 5 / 231 ، ويروي (الأساة) مكان (الشفاة) ينظر : التذييل والتكميل، 2 / 137، والإنصاف ، 430 ، والبحر المحيط، 4 / 256، والدر المصون، 8 / 314، و اللباب في علوم الكتاب، 8 / 521 .

(67) الإنصاف، 386 .

(68) بلا نسبة ينظر : التذييل والتكميل، 2 / 139، البحر المحيط، 4 / 256، واللباب في علوم الكتاب، 8 / 521 .

(69) بلانسبة ، ينظر : التذييل والتكميل، 2 / 137، وشرح التسهيل، 1 / 123 ، وصدر البيت فيه : يارب ذي لُفَّح ببابك فاحش .

(70) ينظر : شرح التسهيل، 1 / 121.

(71) ينظر : التذييل والتكميل، 2 / 137 ، 138.

(72) ورد منسوبًا ينظر : خزانة الأدب ، 4 / 588 ، وفيه (إن ابن أحوص مغرور) ، وبلا نسبة ينظر : المحتسب، 1 / 196 ، وشرح التسهيل، 1 / 123، والتذييل والتكميل، 2 / 139 .

(73) ينظر : نفسه، 1 / 123.

(74) ينظر : المحتسب، 1/ 196 ، 197.

(75) ورد منسوبًا، ينظر : الكتاب، 4 / 179 ، 180، وسر صناعة الإعراب، 1 / 389، وأنشد عجزه بلا نسبه، ينظر : المحتسب، 1 /196، والتذييل والتكميل، 2 / 140.

(76) سر صناعة الإعراب، 1 / 390.

(77) ينظر : الكشاف، 4 / 216.

(78) ينظر : الكتاب، 1 / 19 ، 20 .

(79) ينظر : البحر المحيط، 6 /365.

(80) ينظر : الدر المصون، 8 / 314 ، 315 .

(81) البحر المحيط، 3/ 125.

(82) الدر المصون، 3 / 494.

(83) ينظر : المحرر الوجيز، 2 / 291.

(84) ينظر : الدر المصون،4/ 628 ، 629.

(85) ورد منسوبًا ، ينظر : خزانة الأدب ، 8 / 572 ، 573 ، والأصمعيات، 73 ، 76، وبلا نسبة، ينظر: الدر المصون، 4/ 629، واللباب في علوم الكتاب، 8/ 144.

(86) ينظر : المحرر الوجيز، 2 / 291.

(87) ينظر : معاني القرآن وإعرابه، 2 / 247.

(88) ينظر : نفسه، والمحرر الوجيز، 2 / 291 .

(89) البحر المحيط، 4 / 132.

(90) ينظر : المحرر الوجيز، 2 / 326 .

(91) البحر المحيط، 4/ 191 .

(92) ينظر : الدر المصون، 65/5 .

(93) الكتاب، 1 / 39 .

(94) ينظر : الكتاب، 1 / 39 .

(95) ينظر : الخصائص ، 2 / 374 .

(96) ينظر : النحو الوافي، 4 / 424 .

(97) ينظر : نفسه،4 / 448 .

(98) ينظر : معاني القرآن، 2 / 104 ، 105، والتبيان في إعراب القرآن، 2 / 110 .

(99) ينظر : المصدران السابقان.

(100) البحر المحيط، 5/ 486 ، 487.

(101) ينظر : الدر المصون، 7/ 238 ، 239 .

(102) ينظر : معاني القرآن، 2 / 104 ، 105 ، والتبيان في إعراب القرآن ، 2 / 110 .

(103) ينظر : مغني اللبيب ، 6/ 522 .

(104) ينظر : شرح التسهيل، 80/4 ، و شرح الأشموني ، 3/ 591 ، والبحر المحيط، 8 / 347، والدر المصون، 10/ 502، وارتشاف الضرب، 1/ 1883، ومغني اللبيب، 522/6.

(105) ينظر : ارتشاف الضرب، 1 / 1883.

(106) ينظر : النحو الوافي ، 4 / 480 .

(107) ينظر : شعر الأحوص الأنصاري، 238، أثبت في الديوان (بأهل) وأشير فيه إلى أنه يروى : (بكفء ، بند ، ببعل)، وأثبت فيه (وإلا شق) وأشير إلى أنه يروى : (عضّ ، يعل)، وشرح التسهيل، 80/4، وشرح الأشموني، 3/ 591، ومغني اللبيب، 522/6، والبحر المحيط، 8 / 347 ، 1 / 369 ، والدر المصون، 10/ 502، وعجزه في ارتشاف الضرب، 1/ 1883 .

(108) ينظر : الكتاب ، 1/ 258 ، وينظر : شرح التسهيل ، 4 / 74 .

(109) ينظر : شرح التسهيل ، 4 / 74 .

(110) ينظر : الكشاف ، 3 / 14 .

(111) ينظر : البحر المحيط ، 5 / 13 .

(112) ينظر : الكشاف ، 6 / 320. وهو مصطلح خاص به، فهو يعد نائب الفاعل فاعلًا ولا مشاحّة في الاصطلاح، وينظر: البحر

المحيط ، 8 / 423، والدر المصون ، 10 / 669 ، 670.
(113) ينظر : البحر المحيط ، 8 / 423 .
(114) ينظر : شرح التسهيل ، 4 / 74 ، 75 .
(115) ينظر : ديوانه ، 312، وورد بعض عجزه غير منسوب ، ينظر : الكشاف، 4 / 588، والبحر المحيط، 175/7، وورد كاملًا غير منسوب ، ينظر : الكشاف، 4 / 339 ، و اللباب في علوم الكتاب، 15 / 431 ، والدر المصون ، 9 / 55 .
(116) ينظر : الكشاف، 4 / 588.
(117) البحر المحيط، 175/7 ، 176.
(118) ينظر : الكشاف، 1 / 274.
(119) ينظر : نفسه، 1 / 270 ، 274.
(120) ينظر : البحر المحيط، 1 / 369 ، 370.
(121) ينظر : نفسه، 1/ 390.
(122) ينظر : مغني اللبيب ، 6 / 436 .
(123) ينظر : النحو الوافي ، 4/ 480 .
(124) البحر المحيط، 8 / 347.
(125) ينظر : معاني القرآن، 3 / 195.
(126) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم، 662 .
(127) ينظر : معاني القرآن، 3 / 195 ، والبحر المحيط، 8 / 347.
(128) الدر المصون، 10 / 501.
(129) ينظر : الدر المصون، 10 / 501 ، 502.
(130) تقدم تخريجه ص14 .
(131) ديوانه ، 186 ، وورد منسوبًا وفيها (سلمى) ، ينظر : خزانة الأدب ، 9 / 14، 15، ويروى صدره أيضًا (قالت بنات الحيّ) و(إنن) بنونين في الموضعين ويسمى التنوين الغالي ولا يستقيم الوزن إلا بحذفه ، ينظر : نفسه ، 9 / 16، وبلا نسبة ، ينظر : شرح الأشموني، 3/ 592، وفيه في الموضعين (إنن) بدلًا من (إن) ، والبحر المحيط، 5 / 486، 1/ 370 ، ومغني اللبيب، 6 / 533، وخزانة الأدب ، 11 / 216 .
(132) البحر المحيط، 5/ 486، وارتشاف الضرب ، 1/ 1884.
(133) ارتشاف الضرب، 1 / 1884.
(134) ينظر : شرح الأشموني، 1 / 592، وارتشاف الضرب ، 1 / 1884، ومغني اللبيب ، 6 / 533 ، وهمع الهوامع ، 4 / 336 .
(135) ينظر : شرح الأشموني، 1 / 592، والنحو الوافي، 4 /480 ، 481.
(136) ينظر : خزانة الأدب ، 9 / 15 .
(137) ينظر : المقرب ، 1 / 230 ، 231 ، وشرح التسهيل ، 3 / 359 ، 362 ، وأوضح المسالك ، 3 / 368 ، 376 .
(138) ينظر : معاني القرآن ، 1 / 130 .
(139) ينظر : البحر المحيط، 3 / 36 .
(140) ينظر : الدر المصون، 3 / 356 .
(141) ينظر : الكشاف، 5 / 449 ، وينظر : البحر المحيط، 8/ 22.
(142) ينظر : شرح المفصل ، 4 / 96 ، ورد منسوبًا وفيه (أمحدج في الحرب أم أتمت) ، وقبله يروى (إذا الكماة بالكماة التقَّتِ ، إذا الرجال بالرجال التقت ، إذا العوالي بالعوالي التقت) ، وبروايته في المتن غير منسوبة في الارتشاف،2007/2، والبحر المحيط، 23/8، واللباب في علوم الكتاب، 17 / 277.
(143) ينظر : شرح الدماميني ، 2 / 506 .
(144) ينظر : شرح أشعار الهذليين ، 1 / 43، وروي (دَعَانِيْ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّيْ لِأَمْرِهَا مطيع) شرح الدماميني ، 2 / 506 ، وروي (دَعَانِيْ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّيْ لِأَمْرِهَا سميع) في البحر المحيط، 23/8 ، 3 / 36 ، والدر المصون، 4 / 132، واللباب في علوم الكتاب،476/5 ، 17/ 276.
(145) البحر المحيط، 23/8 .
(146) الدر المصون، 9 / 598 .
(147) ينظر : اللباب في علوم الكتاب، 17 / 275 . 177.
(148) ينظر : روح المعاني، 25 / 90.
(149) ينظر : ارتشاف الضرب ،2/ 2005 .
(150) ينظر : المحرر الوجيز،1/ 214.
(151) البحر المحيط، 575/1 .
(152) البحر المحيط، 8/3 .
(153) ينظر : الكشاف ، 5 / 386 .
(154) البحر المحيط ، 7 / 481 .
(155) ينظر : الدر المصون ، 9 / 532 .
(156) البحر المحيط، 100/7.
(157) الدر المصون ، 8 / 650 .
(158) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 374/1 .
(159) البحر المحيط، 151/4.
(160) الدر المصون ، 4 / 665 .
(161) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، 8 / 194 ، 63 ، 64 .
(162) ينظر : البحر المحيط ، 4 / 94 ، والدر المصون ، 4 / 566 .
(163) البحر المحيط، 347/2 .
(164) الدر المصون ، 2 / 630 .
(165) البحر المحيط ، 1 / 610.
(166) ينظر : المحرر الوجيز، 3 / 117 .
(167) البحر المحيط، 5/ 153.
(168) الدر المصون ، 6 / 190 .
(169) البحر المحيط ، 3/ 78.
(170) نفسه 269/3 .

(171) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 1 / 279.
(172) الدر المصون، 3 / 691 .
(173) ينظر : همع الهوامع، 1/ 361 ، 362.
(174) ينظر : ارتشاف الضرب، 1167، وشرح التسهيل، 1/ 344 ، وهمع الهوامع، 1/ 361.
(175) ينظر : المصادر السابقة.
(176) ينظر : همع الهوامع، 1/ 361.
(177) ينظر : ارتشاف الضرب،1/ 1167.
(178) ينظر : ارتشاف الضرب ،1/ 1167، وهمع الهوامع، 1/ 361 .
(179) أورد عجزه بلا نسبة ، ينظر : ارتشاف الضرب ،1/ 1168، وهمع الهوامع، 1/ 361 ، وكاملًا ، ينظر : الدرر اللوامع، 212/1.
(180) ينظر : التذييل والتكميل ، 4/ 222 .
(181) الكتاب ، 1/ 258 .
(182) ينظر : الكشاف، 1 / 371.
(183) البحر المحيط، 16/2.
(184) نفسه، 433/5.
(185) ينظر : تفسير القرطبي، 11 / 139 .
(186) البحر المحيط، 231/5.
(187) نفسه، 5/ 449 .
(188) الدر المصون، 7 / 173 .
(189) ينظر : الكامل في القراءات، 527، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 417 .
(190) ينظر : الحجة ، 3 / 251، 253 .
(191) البحر المحيط، 4 / 11 . 12 .
(192) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 1/ 350 .
(193) البحر المحيط ، 4 / 53.
(194) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 354.
(195) البحر المحيط، 4 / 62.
(196) السابق، 8/ 172.
(197) نفسه، 156/2.
(198) الدر المصون ، 2 / 397 .
(199) ديوانه، 2 / 73 ، وفيه (كليب) بالرفع فلا شاهد فيه ، أورد بالجر عجزه منسوبًا ، ينظر : حاشية الصبان ، 2 / 350 ، وبلا نسبة ، شرح التسهيل ، 2 / 224 ، وفيه (عصابة) مكان (قبيلة)، و البحر المحيط، 156/2، و الدر المصون ، 2 / 397 ، واللباب في علوم الكتاب، 4/ 17.
(200) منسوبًا ينظر : خزانة الأدب ، 3 / 51 ، 52، وأشار إلى أنه يروى بالرفع فلا شاهد فيه على ذلك، وروي صدره بلا نسبة 4 / 183، وورد بالنصب ولا شاهد فيه ، ينظر: شرح التسهيل ، 2 / 71 ، وورد- أيضًا- بالجر ، 2 / 224 .
(201) ينظر: حاشية الصبان ، 2/ 350 .
(202) ينظر: نفسه، 2/ 351 ، 352.
(203) ينظر : الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي، 1/ 962.
(204) البحر المحيط، 1 / 416.
(205) المقاصد الشافية، 4/ 144.
(206) ينظر : نفسه، 4/ 150.
(207) نفسه، 4/ 143 .
(208) معاني القرآن وإعرابه، 2 / 374 .
(209) ينظر : الخصائص، 192/1، 193، 2 / 284، 312 . 314، 362 . 365، 446 ، 447، 451 . 453، والمحتسب، 1/ 188.
(210) الخصائص ، 2 / 452 ، وينظر : 2 / 284 .
(211) ينظر : المحتسب، 1/ 188 .
(212) ينظر : الخصائص، 2/ 284 ، 362 ، 451 ، 452 .
(213) ينظر : نفسه، 2 / 362 .
(214) ينظر : إعراب القرآن، 5 / 84 .
(215) ينظر : همع الهوامع، 4 / 290 .
(216) ينظر : نفسه، 2 / 360 .
(217) إعراب القرآن، 1 / 432 .
(218) ينظر : نفسه، 2 / 382 .
(219) البحر المحيط، 446/5 .
(220) نفسه، 1/ 425.
(221) ينظر: الكشاف، 2 / 56 .
(222) البحر المحيط، 3 / 225.
(223) ينظر: الكشاف، 2 / 56 .
(224) البحر المحيط، 3 / 225.
(225) ينظر : نفسه، 1 / 347 .
(226) ينظر : المقاصد الشافية، 4/ 157 .
(227) ينظر : الكشاف، 2 / 82 .
(228) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 528/1 .
(229) البحر المحيط، 4 / 196 .
(230) البحر المحيط، 3 / 249 .
(231) نفسه، 5/ 170، 171.
(232) ينظر : التبيان ، 1 / 445 .
(233) البحر المحيط، 4 / 397.
(234) ينظر : الدر المصون ، 5 / 475 .
(235) الكتاب ، 1 / 37 .
(236) ينظر : البحر المحيط، 4 / 397.
(237) ينظر : الكتاب ، 1 / 37 ، 39 .
(238) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 2 / 13 .
(239) ينظر : المحرر الوجيز ، 3 / 123 .

(240) البحر المحيط، 5 / 163.
(241) ينظر : روح المعاني ، 11 / 127 ، 128 .
(242) ينظر : شرح التسهيل ، 1 / 231 .
(243) ينظر : معاني القرآن ، 2 / 315 .
(244) البحر المحيط، 7/ 142 ، 143 .
(245) ينظر : الدر المصون، 9 / 16.
(246) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ،334/15 ، 335 .
(247) ينظر : روح المعاني ، 20 / 148 ، 149 .
(248) ينظر : معاني القرآن ، 2 / 315 .
(249) ينظر : ديوانه، 20 ، ومغني اللبيب ، 6/ 419 ، وفيه (أمن) مكان (فمن) ، والبحر المحيط ، 7 / 142 ، والدر المصون ، 9 / 16 ، واللباب في علوم الكتاب ، 15 /335 ، وروح المعاني ، 20 / 149 ، ومعاني القرآن ، 2 / 315 وفيه (أمن) أيضًا كالمغني.
(250) ينظر : شرح التسهيل ، 1 / 235 ، ومغني اللبيب ، 6 / 419 ، تعليق الفرائد ، 2/ 297.
(251) ينظر : شرح التسهيل ، 1 / 235 ، وتعليق الفرائد ، 2 / 297، 299 .
(252) ينظر : شرح التسهيل ، 1 / 235 ، 236 ، ومغني اللبيب . 6 / 420 ، وتعليق الفرائد ، 2 / 298 ، 299 .
(253) ينظر : المصادر السابقة.
(254) ينظر : شرح التسهيل ، 1 / 235 .
(255) ينظر : الكشاف ، 4 /43 .
(256) البحر المحيط ، 196/6.
(257) ينظر : شرح الأشموني ، 400 .
(258) البحر المحيط، 4 / 406.
(259) ينظر : ديوان عنترة، 193، والبحر المحيط، 4 / 405 ، والدر المصون ، 485 ، 486، و اللباب في علوم الكتاب ، 350/9
(260) ينظر : المقرب ، 1 / 227، وأوضح المسالك ، 3 / 318 ، 320 ، وشرح الأشموني ، 1 / 400 ، 401.
(261) ينظر : أوضح المسالك ، 3 / 320 ، وشرح الأشموني ، 1 / 400 .
(262) أورد منسوبًا له وقيل للأسود الجمَّاني ، ينظر : خزانة الأدب، 5/ 62 ، 64، وبلا نسبة ، ينظر : أوضح المسالك ، 3 / 320 ، وشرح الأشموني ، 1 / 400 .
(263) لهجة في (تأثم) وكذلك رويت أيضًا، ينظر : خزانة الأدب ، 5 / 62 .
(264) لا يعرف قائله ، ينظر : خزانة الأدب ، 5 / 65 ، 66 ، وله روايتان (جادت) مكان (ترمي) ، و المقرب ، 1 / 227 ، وشرح الأشموني ، 1 / 401 .
(265) ورد منسوبًا ، ينظر : لسان العرب ،4 / 2337 ، مادة (ش ن ج) ، وبلا نسبة في المقرب ، 1 / 228 .
(266) ينظر : لسان العرب ، 4 / 2337 ، و المقرب ، 1 / 228.
(267) ينظر : المقرب ، 1 / 227 ، وأوضح المسالك ، 3 / 18 ، 19، وشرح الأشموني ، 1 / 400 .
(268) ينظر : المقرب ، 1 / 228 .
(269) ينظر : المحرر الوجيز، 3 / 117 .
(270) البحر المحيط، 5/ 154.
(271) ينظر : الدر المصون ، 6 / 190 ، 191 .
(272) ارتشاف الضرب،3/ 1068 .
(273) الكتاب، 60/2 .
(274) ينظر : مغني اللبيب، 6 / 338 ، 340 .
(275) الخصائص، 1 / 287 .
(276) ينظر : المقرب، 1 / 236 .
(277) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، 2/ 308 .
(278) ينظر :البحر المحيط ، 7/ 174.
(279) ينظر : ديوانه ، 19 ، ومغني اللبيب ، 6 / 466، وخزانة الأدب ، 3 / 289 .
(280) ينظر : مغني اللبيب، 6/ 466 ، 470 .
(281) ينظر : النحو الوافي، 3 / 565 .
(282) ينظر : الحجة للقراء السبعة، 3 / 23، والكشف عن وجوه القراءات، 1 / 338 .
(283) ينظر : تفسير الطبري، 6 / 286 .
(284) ينظر: المحرر الوجيز، 1/ 412 .
(285) البحر المحيط، 2/ 425 .
(286) ينظر : نفسه، 2/ 425 .
(287) مغني اللبيب، 6 / 468 .
(288) ينظر : المقرب ، 1 / 236، وشرح الدماميني ، 2 / 506، و الدر المصون، 1 / 385 .
(289) البحر المحيط، 1/ 390.
(290) ينظر : الكشاف، 5/2 ، والبحر المحيط، 3/ 163.
(291) البحر المحيط، 3/ 163.
(292) ينظر الدر المصون، 3 / 551 ، 552 .
(293) ينظر : المقتضب، 1 / 148 ، والجنى الداني، 1 / 158 ، 160، والمقرب، 1/ 229، وارتشاف الضرب، 1981، 1982، ومغني اللبيب، 4 / 351 ، 354 .
(294) ينظر : النحو الوافي، 3/ 558 .
(295) معاني القرآن، 1 / 396 ، وينظر : شرح التسهيل، 3 / 349 ، 350.
(296) ينظر : الكشاف، 2 / 479 .
(297) ينظر : البحر المحيط ، 4 / 350 ، 351 .
(298) ينظر : شرح التسهيل، 4 / 111، والنحو الوافي، 3 / 571 ، 572 .
(299) الكشاف، 1 / 304 .
(300) نفسه، 1 / 293 .
(301) شرح التسهيل، 4 / 111 .
(302) النحو الوافي، 3 / 572 .

(303) ينظر : الكشاف، 248/1 .
(304) البحر المحيط، 275/1 ، 276 .
(305) ينظر : الإنصاف، 212، ومغني اللبيب، 2 / 536 .
(306) ينظر : الإنصاف، 212 ، 213، ومغني اللبيب، 6 / 471 ، 2 / 536 ، 537 .
(307) معاني القرآن، 1 / 24، وينظر : الإنصاف، 212
(308) ينظر : شرح أشعار الهذليين، 2 / 957، والإنصاف، 212، وفيه (وإني لتعروني لذكراك نفضة)، والمقرب، 1 / 162، وفيه (هزة) وبلا نسبة : أوضح المسالك، 2 / 227، شرح التسهيل، 2 / 372 ، وروى ابن مالك صدره كرواية الإنصاف، وروي (لذكراك فترة) في نسخة (د) من نسخ المقرب، 1 / 162 ، والأشباه والنظائر، 7 / 29 .
(309) ينظر : شرح التسهيل، 2 / 371 ، 372 .
(310) نفسه، 2 / 373.
(311) ينظر : الإنصاف، 213 .
(312) ينظر : نفسه .
(313) البحر المحيط، 3 / 330 .

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

1- **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم**، لمحمد بن عبدالله بن حمد السيف، دار التدمرية، الرياض، 1429هـ، 2008م.

2- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1998م .

3- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1423هـ،2003م.

4- **الأصمعيات**، للأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1383، 1963م ، (د . ت) .

5- **إعراب القرآن** ، للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، 1985م.

6- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: جودة مبروك ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2002م .

7- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام ، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، لبنان ، (د.ط)، (د.ت) .

8- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: عادل عبد الموجود ومحمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 1413هـ ، 1993م .

9- **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب، 1408هـ ، 1988م.

10- **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، لعبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ط 1 ، 1404 هـ ، 1984 م .

11- **التبيان في إعراب القرآن** ، للعكبري ، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، ط1، 1418هـ ، 1997م.

12- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سورية، ط1 ، 1422هـ ، 2002م من الجزء الأول حتى الخامس ، وكنوز إشبيليا ، الرياض ، السعودية ، 1426هـ ، ط1 ، 2005م الجزء السادس .

13- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، تحقيق: محمّد المفدى ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1403 ، 1983م .

14- **جامع البيان عن تأويل القرآن**، للطبري ، تح / محمود وأحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ، مصر ، ط2 ، (د . ت) .

15- **الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان، المعروف بـ(تفسير القرطبي)**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1353هـ، 1935م.

16- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1413هـ ، 1992م .

17- **حاشية الصبان على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني** ، تحقيق: طه عبد الرزاق ، المكتبة التوفيقية ، العراق ، (د . ط)، (د. ت) .

18- **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، للفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق ، سورية ، ط 1، 1413هـ ، 1993م .

19- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، ط 4 ، 1418 هـ ، 1997م .

20- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق: محمد النجار ، المكتبة العلمية ، مصر ، 1376هـ ، 1957م .

21- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي ، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم ، دمشق، سورية ، (د. ط)، (د. ت) .

22- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة،(د. ط) (د.ت).

23- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، 1419هـ، 1999م.

24- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط1، 2000م.

25- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق: عبد أ . مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1414 هـ ، 1994م .

26- **ديوان الحطيئة**، تحقيق: حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1426 هـ ، 2005م .

27- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، تحقيق: وليام الورد ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، (د . ط)، (د. ت).
28- **ديوان طرفة بن العبد** ، تحقيق: مهدي محمد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 3، 1423هـ ، 2002م .
29- **ديوان العباس بن الأحنف** ، تحقيق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1337هـ ، 1954م، (د. ط) .
30- **ديوان عنترة بن شداد** ، تحقيق: محمد مولوي ، المكتب الإسلامي، 1964، (د . ط) .
31- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي** ، تحقيق: محمد طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط 1 ، 2000م .
32- **الرد على النحاة**، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،(د. ط) (د.ت).
33- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (د .ط)، (د. ت) .
34- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، سوريّة ، ط2، 1413هـ ، 1993هـ .
35- **شرح أشعار الهذليين** ، الحسن السكري ، تحقيق: عبد الستار فراج و محمود شاكر، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، مصر ، 1384 هـ ، 1965 م .
36- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)** ، تحقيق: محمد محيي الدين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1375 ، 1955 م .
37- **شرح التسهيل، لابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد المختون، هجر، مصر، ط 1، 1410 هـ ، 1990م .
38- **شرح الدماميني على مغني اللبيب** ، تحقيق: أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان ، ط 1، 1428 هـ ، 2007م .
39- **شرح المفصل** ، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د. ط)،(د . ت) .
40- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى المزني**، للأعلم الشنتمري، المطبعة الحميدية المصرية، مصر، ط 1، 1323 هـ .
41- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، لثعلب، تح / حنا الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1424 هـ ، 2004م .
42- **شرح ديوان الفرزدق** ، تحقيق: إيليا الحاوي ، دار الكتب اللبناني ومكتبة المدرسة ، ط1 ، 1983م .
43- **شعر الأحوص الأنصاري**، جمع: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط2، 1411هـ، 1990م.
44- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، لابن جبارة الهذلي ، تحقيق: جمال الشايب ، مؤسسة سما، ط1 ، 1428 هـ ، 2007م .
45- **الكتاب** ، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 ، 1408 هـ ، 1988م .
46- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، للزمخشري ، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض وفتحي حجازي ، مكتبة العبيكان ، ط1، 1418 هـ ، 1998م .
47- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1404 هـ ، 1984م .
48- **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة،(د. ط)، (د.ت).
49- **متن ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط 1، 1427 هـ ، 2006 م .
50- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، تحقيق: علي النجدي وآخرين ، إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1415 هـ ، 1994م .
51- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1422 هـ ، 2001 م .
52- **معاني القرآن**، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1980م.
53- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1408 ، 1988م .
54- **معاني النحو** ، لفاضل السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط1 ،1420 هـ ، 2000م .
55- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام ، تحقيق: عبداللطيف الخطيب ، التراث العربي ، مطابع دار السياسة ، 2000م ، (د. ط)،(د . ت) .
56- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة(د. ط)، 1428هـ ، 2007م.
57- **المقتضب**، للمبرد ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الأوقاف ، القاهرة ، ط 3 ، 1415 هـ ، 1994م .
58- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، ط 1، 1392هـ ، 1972م ، (د. ت).
59- **النحو الوافي** ، لعباس حسن، دار المعارف، مصر ،ط 3 ، 1974م .
60- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 1418هـ ، 1998م.

Exageration in Deletion From the viewpoint of Abi-Hiyaan as Shown in his Book Al-Baher Al-Muheit

Abstract

Deletion is a linguistic phenomenon the Arabs resort to for economy depending on the context to understand what has been ellipted.this tendency is widely used in Arabic particularly in syntax. The deleted item is refered to through a process called estimation, which is originally entended for didactic purposes.However some grammarian exaggerated in estimating or interpretating the deleted item to the extent that they overload the lexical item with meanings that do not belong to it. In this study, the researchers show how Ibn-Hiyaan in his book criticized the old grammarians accusing them of exaggeration in estimating the deleted items regarding it as a bad tendency.Ironically, the grammarians who came after him acused him with exaggeration in estimating the deleted items.The study also show may types of deletion or ellipsis in Arabic and the conditions that must be met to delete these items.